الميثاق

iraqnc.net

الميثاق الوطني العراقي هو جهد وطني لجميع العراقيين، وحصيلة جهود طويلة على مدى ١٦ عامًا

الميثاق الوطني هو معيار وطني ووثيقة معنوية تلزم من يلتزم بها ويعمل وفقها

الميثاق الوطني العراقي وسيلة لجمع الكلمة، وتلمس سبل العمل والخطط الكفيلة بتحقيق ما يتمناه العراقيون جميعًا

@IraqianNCh

@IraqianNCh

The Iraqi National Charter | صحيفة ناطقة باسم الميثاق الوطني العراقي

السبت 13 رجب 1444 هـ | 4 شباط 2023 م | العدد (36) | (9) صفحات

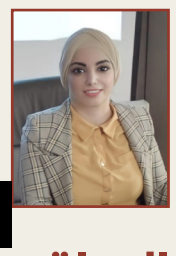

أقلام الشباب

بقلم : ثائرة أكرم العكيدي

العراقيون بين كرم الضيافة .. وارتفاع الدولار .. وغلاء الأسعار

ص8

(كاتبة وباحثة بالشأن العراقي)

(إنجازات حكومة الإطار): انهيار الدينار أمام الدولار وغضب شعبي متصاعد

افتتاحية الميثاق

يشهد العراق تراجعا وانهيارا مستمرا منذ عشرين عاما في التعليم والصحة والخدمات المتنوعة من الكهرباء والماء الصالح للشرب، يرافقها انتهاك خطير لحقوق الإنسان من الاختطاف والاغتيالات إلى التهجير، فضلا عن التغيير الديموغرافي مع حياة غير آمنة للعائلة العراقية، حتى وصلت جرائم أحزاب العملية السياسية إلى سرقة مفردات البطاقة التموينية، وهو ما تسبب بارتفاع نسبة الفقر واتساع رقعة البطالة وتفشي الأمراض، حتى أصبح العراقيون لا يهتمون بتراجع المستوى الثقافي الخطير، وتصدر الثقافة الهابطة التي لا يعرف عنها الشعب العراقي غير أن الميليشيات المسلحة وأحزاب السلطة والأجهزة الأمنية تقف خلفها وتصدر ما يسمى الفاشينستا؛ والعراقيون يسعون جاهدين لتوفير لقمة عيشهم ومتطلبات حياتهم.

فأصبح العراقيون في مأساة حقيقية خصوصا بعد انهيار الدينار العراقي المتسارع الذي يهدد لقمة العيش بشكل كبير جدا وهذا الانهيار تتحمل مسؤوليته إيران ووكلائها في العراق من حكومة الإطار التنسيقي وموظفها محمد شياع السوداني الذين يهربون الدولار إلى إيران فضلا عن تغطيتهم على غسيل أموال السياسيين المستمرة بشكل مخيف جدا، من خلال شراء العقارات بمبالغ كبيره والتأثير على سوق العقارات، وتحويل أموالهم خارج العراق؛ يقابله إطلاق سراح الفاسدين والسارقين من قبل حكومة السوداني، والإجراءات الحكومية المنحازة إلى استمرار انهيار الدينار العراقي، التي تهدف إلى إبقاء تهريب الدولار إلى إيران وتجاهل التحذيرات الدولية من انهيار الدينار العراقي باستمرار تهريب الدولار، وهو ما دفع بالسوداني إلى السفر إلى فرنسا وإعطائها دور اقتصادي وسياسي وعسكري في العراق مقابل التوسط عند أمريكا لغض النظر عن تهريب الدولار لمدة ستة أشهر، لأنها فترة مناسبة لتزويد إيران بالدولار على حساب الشعب العراقي الذي يعاني من ارتفاع جنوني للمواد الغذائية؛ مما ينذر بارتفاع كبير آخر لنسبة الفقر مرة أخرى، ولذلك يتوجب على العراقيين أن يتداركوا أمرهم بالخروج بتظاهرات تطيح بحكومة الإطار التنسيقي قبل تعويم الدينار وانهيار الاقتصاد، فثورة لقمة العيش هي ثورة كرامة وليست ثورة جياع كما يراد الترويج لها.

فالأوضاع تزداد تدهورا من حيث ارتفاع الديون الخارجية والداخلة إلى ١٢٠ مليار دولار، مع صراع سياسي على المناصب بين أقطاب العملية السياسية، فهم حتى من باب المظاهر لم يناقشوا انهيار العملة العراقية في البرلمان.

والصراع على أرض العراق يتنامى بشكل واضح وفي هذا الإطار تأتي عملية قصف الطائرات المسيرة لرتل من الشاحنات الإيرانية وميليشياتها على الحدود العراقية السورية تحمل الدولار والأسلحة والمخدرات إلى سوريا وميليشيا حزب الله، بعد أن ظهر مؤخرا حسن نصر الله متسولا يطلب المال من دول الخليج الذي كان يشتمهم ويهددهم؛ مما يؤكد أن العراق دخل في نفق مظلم وصراعات متنوعة يتوجب أن يعمل طرف عراقي ثالث على إنقاذ العراق..

السوداني يستجدي القوات الأمريكية لاستمرار احتلال العراق

قالت صحيفة «وول ستريت جورنال» إن رئيس وزراء حكومة الإطار محمد شياع السوداني دافع عن وجود قوات الاحتلال الأمريكية في العراق، مطالبا باستمرار تواجدها العسكري في العراق بذريعة الحاجة إليها، مصرحا بتزعمه وفدا لزيارة واشنطن وإجراء محادثات مع المسؤولين الأمريكيين خلال شهر شباط الحالي.

واعترافات السوداني هذه تنفي مزاعم الولايات المتحدة وحكومات الاحتلال المتعاقبة بانسحاب القوات الأمريكية من العراق، وتؤكد استمرار الاحتلال الأجنبي للبلاد من خلال إنشاء قواعد عسكرية للقوات الأمريكية بمختلف المحافظات العراقية.

ويرى محللون أن موقف السوداني هذا هو استرضاء للإدارة الأمريكية من أجل استمراره في منصبه ولعدم ثقته بقوى الإطار، ولا سيما بعد الخلافات بين قوى الإطار.

حكومة السوداني

تفشل في إيقاف تدهور الدينار العراقي

قالت صحيفة ذا ناشيونال إن حكومة الإطار المتمثلة بالسوداني فشلت في السيطرة على استمرار انخفاض قيمة الدينار أمام الدولار، مشيرة إلى أن الحكومة لم تستطيع ضبط حركة تداول الدولار والحوالات فلجأت إلى اتهام التجار بالتلاعب بسعر الصرف.

وأوضحت الصحيفة أن عمليات غسيل الأموال وتهريب العملة الصعبة إلى إيران وسوريا ولبنان من قبل جهات متنفذة في الحكومة مستمر، وكانت إجراءات الحكومة تعسفية بحق أصحاب مكاتب الصيرفة، حيث شنت حملات مداهمة عديدة للقبض على أصحاب مكاتب الصيرفة في بورصة الكفاح وبورصة الحارثية في بغداد، بعد اتهامهم باحتكار العملة.

الحلول الترقيعية لحكومة الإطار

لا تصب إلا في مصلحتها

وجهت أصابع الاتهام على الإطار التنسيقي بمحاولة السيطرة على البنك المركزي العراقي بعد تعيين «علي محسن العلاق» محافظا للبنك بدلا من محافظه السابق «مصطفى غالب» بسبب استهدافه من قبل قوى الإطار التنسيقي لأسباب سياسية ومصالح شخصية.

وقال عضو اللجنة النيابية «سجاد سالم» إن تغيير محافظ البنك المركز ي ليس له علاقة بالسيطرة على أسعار صرف العملات في السوق وأن هذا الإجراء ترقيعي لن يحل الأزمة لأن السبب الرئيس في ارتفاع الدولار أمام الدينار هو تهريب العملة خارج البلاد عن طريق قوى سياسية متنفذة وفصائل مسلحة، ولا يمكن السيطرة على العملة في ظل غياب الإرادة السياسية.

وفي السياق كشف نواب في برلمان كردستان العراق عن وجود أكثر من ٨٧ مليار دولار مهربة خارج العراق خلال ٦ سنوات، مشيرين إلى أن المبالغ تم تحويلها عبر ٤٨ مصرفا دون قيود أو أسماء، وأن حوالي ١١ مليار دولار تم تهريبها عن طريق مصارف في كردستان العراق.

فيما قالت صحيفة ذا ناشيونال إن حكومة السوداني لن تستطيع ضبط حركة الحوالات وتداول الدولار فلجأت لألقاء اللوم على الولايات المتحدة والتجار بالتلاعب بسعر الصرف.

البرلمان الحكومي

يتجاهل مناقشة ملف ارتفاع الدولار ضمن جدول أعماله

تدهور قيمة الدينار العراقي أصبح حديث الشارع العراقي سواء من قبل التجار أو العمال أو أصحاب الأجور اليومية أو الموظفين الذين خسروا نحو ٣٠٪ من قيمة رواتبهم فضلا عن ارتفاع السلع في الأسواق، وعلى الرغم من هذه الآثار والتداعيات التي تسبب بها ارتفاع الدولار إلا أن الأمر ليس ضمن أولويات البرلمان لمناقشته ضمن جدول أعماله.

وأكد خبراء اقتصاديون عدم وجود إجراءات حقيقية لمنع تدهور العملة العراقية ومنها عدم وقف أعمال غسيل الأموال وتهريب العملة خارج العراق، محذرين من عواقب استمرار تهريب العملة من قبل الميليشيات ومن تكرار سيناريو لبنان في العراق.

وكشف بعض المسؤولين عن احتمالية ارتفاع سعر صرف الدولار إلى ٢٠٠ ألف دينار لـ ١٠٠ دولار، وهو ما سيولد انفجارا شعبيا.

الميثاق الوطني العراقي

تعطيل الدوام حدادا على المجرمين سليماني والمهندس جريمة بحق العراقيين

وصف الميثاق الوطني العراقي قرار السلطات الحكومية بتعطيل الدوام في مؤسسات الدولة ومنها المدارس والجامعات لمناسبة ذكرى مقتل المجرمين سليماني والمهندس بأنه جريمة بحق العراقيين وسيادة الوطن.

وأكد الميثاق الوطني أن حكومة الإطار الشيعي بإدارة السوداني بإجراءاتها المشينة رهنت العراق إلى إيران لتكريس تبعيتها للمشروع الإيراني وأهدافه الشريرة.

وأوضح الميثاق أن إعلان الحداد على مقتل مجرمين كان لهما دور في قمع ثورة تشرين واستهداف الناشطين وقتلهم يؤكد أن حكومة السوداني ماضية في تنفيذ المشروع الإيراني الذي يستهدف العراق ومستقبله.

وخلص البيان بالتأكيد على ضرورة التصدي لهذه المواقف المشينة من خلال موقف واضح لاسيما من منظمة اليونسيف والعراقيين أجمع لرفض هذه الممارسات المشينة بحق العراقيين وخيارهم الوطني.

الميثاق تحاور | الخبيرة الاقتصادية | الدكتورة : سلام عبد الكريم سميسم

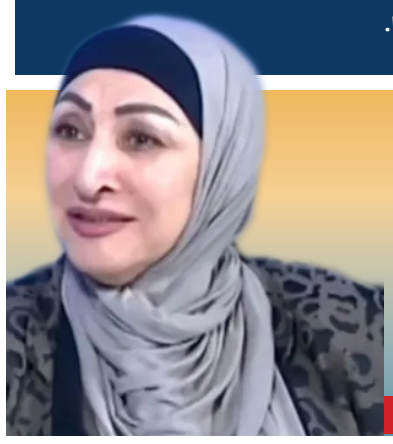

الأوضاع الاقتصادية في العراق صعبة والمشاكل متراكمة وكبيرة؛ والأمور تتطلب ثورة هيكلية تغير من واقع البلد وتعيد تنظيم البلد ومؤسساته على كافة الأصعدة وإبعاد المؤسسات عن التدخلات الحزبية التي جعلت من المناصب عبارة عن مزاد لمن يدفع أكثر لغرض الشراء وهذا ما جلب للمؤسسات أشخاصا غير كفوئين للمؤسسات مما تسبب في تراجع في أعمال المؤسسات بشكل عام وهو ما أثر سلبا على الاقتصاد وأدى إلى تدهوره

ص5

استخدام قانون الجرائم المعلوماتية
لتقويض الحريات

قال المرصد الأورومتوسطي إن قانون الجرائم المعلوماتية في العراق يحتوي على نصوص لا تنسجم مع الاتفاقيات الدولية المعنية بحرية الرأي والتعبير، من حيث نصوصه ومصطلحاته الفضفاضة لاستخدامها ضد حرية الرأي والتعبير؛ حيث إن القانون يهدف إلى قمع حرية التعبير وحرية الصحافة ومنع الصحفيين من حماية مصادرهم في التحقيقات والتقارير الاستقصائية ذات العلاقة بالتجاوزات الرسمية، وسيكون سلبيا على مستوى الحريات الصحفية في العراق.

وأكد المرصد أن العراق يتذيل قائمة الدول في حماية الصحفيين حيث هو في المرتبة ١٧٢ من أصل ١٨٠ دولة، ويعد العراق من أكثر الدول خطرا على الصحفيين لاستهداف المنظم والمستمر.

وكانت منظمات وجمعيات مختصة بالدفاع عن حرية الصحافة قد وثقت أكثر من ٣٨٠ انتهاكا صريحا بحق الصحفيين في عام ٢٠٢٢، في حين بلغت الانتهاكات أكثر من ٢٣٣ في عام ٢٠٢١.

الاعتماد على النفط
يؤدي إلى انخفاض إيرادات العراق

العراق يواجه فجوة عميقة في ماليته العامة

قالت صحيفة ميدل إيست آي البريطانية إن الولايات المتحدة الأمريكية فرضت على العراق ضوابط بالمعاملات الدولية للدولار منذ سرقة القرن، موضحة أنه يواجه فجوة عميقة في ماليته العامة، التي أدت إلى ارتفاع حاد في أسعار المواد الغذائية، التي من المتوقع أن تتفاقم في الأسابيع القليلة المقبلة.

وأشارت الصحيفة إلى أن هذه الأزمة تسبب بها البنك المركزي العراقي الذي يدير مزاد بيع العملة من خلال مصارف تسخر عملياتها المصرفية لصالح جهات خارجية في إشارة إلى النظام الإيراني، وهو ما ينذر بالتدهور الكبير خلال الأسابيع المقبلة بسبب عدم اتخاذ إجراءات حقيقية لوقف التدهور الاقتصادي الذي يحل بالبلاد.

أزمة الدولار تهدد بعودة الاحتجاجات
في الشارع العراقي

قال النائب «ماجد شنكالي» إن الاحتجاجات ضد الحكومة قد تعود بقوة إلى الشارع خلال الفترة القادمة ما لم يتم حل أزمة ارتفاع الدولار أمام الدينار العراقي، مؤكدا أن حكومة السوداني تخشى ردود فعل الشعب العراقي الذي يراقب الأزمة وسيعود للتظاهر مالم تضع الحكومة حلولا حقيقة.

وأوضح شنكالي بعدم وجود حل لقانون النفط والغاز مالم تمضي الحكومة بحل خلافاتها، وفي حال استمرت تلك الخلافات قال النائب إن انهيار النظام السياسي سيكون خلال وقت قريب.

ودعا ناشطون إلى مواصلة تحشيد الجماهير للاستعداد لتظاهرات ضد الحكومة التي لم تكترث للأزمة، واصفين حلول الحكومة بالترقيعية والتي لا تتناسب مع حجم الكارثة وتضرر ملايين العراقيين منها.

الخزين المائي للعراق ما يزال متدنيا
والحكومة تهدر مياه الأمطار

أقرت وزارة الموارد المائية في الحكومة الحالية بأن الخزين المالي للعراق لا يزار حرجا ومتدنيا في ظل الحقائق والمؤشرات المتوفرة، مشيرة إلى أن الوزارة تعول على هطول الأمطار المتوقعة خلال الأشهر المقبلة لتعزيز خزينها المائي.

وقال مدير عام الهيئة العامة لتشغيل مشاريع الري والبزل إن كمية الثلوج التي سقطت في المناطق الشمالية الآن لم تتجاوز الـ ٢٥٪ مقارنة في المدة نفسها بالعام الماضي، معرباً عن أمله في أن تشهد محافظات صلاح الدين وكركوك ونينوى في الأيام المقبلة تساقطا للأمطار تساهم في زيادة الخزين المائي لسدي الموصل وحديثة لتلبي الاحتياجات المائية خلال موسم الصيف المقبل.

وانتقد مراقبون إجراءات الحكومة تجاه الدول المجاورة وعلى رأسها إيران التي تمنع وصول المياه إلى العراق، حيث لا تسمح الحكومة رفع دعوى أمام القضاء الدولي ضد إيران التي منعت أكثر من ٤٥ رافدا تغذي العراق بالمياه، فضلا عن عدم اتخاذ إجراءات مناسبة لمواجهة أزمة المياه مثل بناء السدود والمشاريع الريعية.

مخيمات النزوح في كردستان
ما تزال تضمّ أكثر من مليون نازح

كشفت مصادر محلية في (كردستان العراق) في أحدث إحصائية تتعلق بملف النازحين، عن وجود ما يناهز المليون نازح موزعين في المخيمات المنتشرة في المحافظات الشمالية، بعد أن أقرّت حكومة الاحتلال التاسعة التي شكّلها (الإطار التنسيقي) بعدم جديتها لحل أزمة النزوح.

واستبعدت السلطات في كردستان إغلاق مخيمات النزوح هذه السنة أيضًا؛ لانعدام الخدمات الأساسية والبنية التحتية في المناطق الأصلية للنازحين وسيطرة الميليشيات عليها، مؤكدةً أنّ النازحين لا يرغبون بالعودة في ظل غياب الخدمات، وارتفاع تكاليف المعيشة وسطوة الميليشيات؛ بعد أن قوّضت المنظّمات الدولية المساعدات المقدّمة لهم، مبينةً أنّ عدد النازحين المقيمين في المخيمات يبلغ (٢٣٠) ألف نازح، وعددهم خارج المخيمات وصل إلى (٤٩٠,٠٩٢)، بالإضافة إلى (٢٤٨,٤٣٤) لاجئ، منهم (٩٣,٩٦٦) داخل المخيمات، و(١٥٤,٤٦٨) لاجئاً خارج المخيمات.

وكانت مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين قد أفادت بأنّ العوز والجوع والابتزاز يضرب مخيمات النزوح المنتشرة في البلاد، بالإضافة إلى سوء التغذية وانتشار الأمراض المزمنة بين النازحين، وهم يعانون جحيم الحياة اليومية جرّاء فقدان الكثير منهم للأوراق الثبوتية الرسمية، والتي تزيد من خطر التعرض للتوقيف والاعتقال.

وتتهم مراصد ومنظمات حقوقية حكومة بغداد بالتخاذل في إنهاء معاناة مئات الآلاف من النازحين الذين اضطرّوا إلى ترك مناطقهم؛ جرّاء العمليات العسكرية التي شنّتها السلطات الحكومية بدعم من التحالف الدولي، فيما قالت منظّمة الهجرة الدولية (IOM)، إنّه وبعد (٦) سنوات على انتهاء العمليات العسكرية في العراق؛ ما تزال أزمة النزوح مستمرة في البلاد، لافتةً إلى أنّ السلطات الحكومية تتعامل بفوضوية مع ملف النزوح.

الحكومات المتعاقبة تهدر ملايين الدولارات
من أموال الضرائب

كشفت مصادر صحفية عن هدر الحكومات المتعاقبة لملايين الدولارات من أموال الضرائب لصالح شركات خاصة تتبع لجهات متنفذة على مدار سنوات طويلة، مبينةً أنّ ملف التهرب الضريبي أحد أكثر الملفات التي تشهد جرائم التزوير والتلاعب في البلاد.

وأوضحت المصادر أن تعاظم جرائم التهرب الضريبي في الدوائر التابعة لحكومة بغداد، وتسببها في ضياع مبالغ مالية كبيرة سنويًا كان بالإمكان الاستفادة منها في تطوير البنى التحتية للبلاد، مشيرةً إلى أنّ هناك تورطًا سياسيًا في التغطية على تلك الجرائم.

وبعد ملف التهرب من دفع الضرائب أو التلاعب بها، أحد أوجه الفساد الظاهرة في البلاد، مؤكّدة تورّط أحزاب سياسية والميليشيات المنضوية في (الحشد الشعبي) في هذا الملف، بالإضافة إلى موظفين ومسؤولين فاسدين داخل (هيئة الضرائب) نفسها.

وتشهد الدوائر الحكومية جرائم فساد إداري ومالي كبيرة في ظل غياب الرقابة من قبل السلطات، إذ تشير تقارير محلية إلى أنّ ما تكشف عنه (هيئة النزاهة) من تورّط المسؤولين في تلك الجرائم لا يمثل سوى نسبة طفيفة من حجم الفساد المستشري في البلاد، فيما عزت أخرى تزايد هذه الجرائم إلى تركيبة (النظام السياسي) الذي أقرّته الولايات المتحدة عقب غزوها البلاد، والذي يعتمد المحاصصة الحزبية في تشكيل الحكومات.

وعن (سرقة القرن)؛ قالت صحيفة (الغارديان) البريطانية: إنّ جريمة (سرقة القرن) لم تكن لتتم بدون مساعدة مسؤولين بارزين يتمتّعون بدعم من الميليشيات المسلحة، وكشفت في تقريرها عن تورّط الأحزاب والأجنحة السياسية للميليشيات المنضوية تحت (الإطار التنسيقي) التي تهيمن على السلطة في البلاد.

- **مؤشر (هينلي) لجوازات السفر:** يحتل العراق المرتبة الأخيرة عربيا وقبل الأخيرة عالميا كأضعف جواز سفر.
- **وزارة التخطيط في حكومة الإطار:** نسبة الفقر في العراق بلغت ٢٥٪ من إجمالي السكان في عام ٢٠٢٢.
- **معهد الشرق الأوسط:** العراق يعتمد على النفط والغاز بنسبة ٩٩٪ كمصدر للدخل القومي للبلاد، ويعاني من زيادة في عدد الموظفين الحكوميين الذين يقومون بأدوار غير منتجة قائمة على المحسوبية والفساد ويعد ذلك فشلا اقتصاديا كبيرا.
- **مصادر محلية:** مخيمات النزوح في (كردستان العراق) ما تزال تضمّ نحو مليون نازح.
- **مسؤول عراقي:** الأمريكيون قدموا وثائق تحتوي على أدلة باستيراد مليون ثلاجة بسعر ٤٠٠٠ دولار للواحدة، واعترفت الخزانة الأمريكية أن الوثيقة مزورة للحصول على مبلغ كبير من الدولار بطريقة غير مشروعة.

إبادة ممنهجة وتعذيب مستمر
للمعتقلين في السجون الحكومية

كشفت مصادر صحفية: أنّ السجون الحكومية تشهد عمليات إبادة ممنهجة وتعذيب بحق المعتقلين، ومختلف أشكال المعاملة السيئة، وأقر مسؤولون في الحكومة الحالية: بأنّ ما يجري في المعتقلات من جرائم أكثر قتامةً بكثير مما تُظهرها تقارير المنظمات الحقوقية

وأوضحت المصادر، بأنّ ظروف السجون المعلنة وما يحصل فيها من انتهاكات يستدعي فتح تحقيق موسّع للوقوف على الجرائم والانتهاكات التي ترتكب بحق المعتقلين، داعية إلى محاسبة المتورطين، ومنع إفلاتهم من العقاب.

وكانت تقارير دولية قد رصدت حالات تعذيب وانتهاكات صادمة لحقوق الإنسان، وأفادت بأنّها تشهد انتهاكات فظيعة، مؤكدةً أنّ السلطات الحكومية تنصّلت من كل (التعهدات) التي اتخذتها لمعالجة تلك الانتهاكات.

وأفادت لجنة الأمم المتحدة لمناهضة التعذيب بأنّ عمليات التعذيب وسوء المعاملة في المعتقلات الحكومية، مستمرة، وهذا يتيح مساحة للميليشيات المسلحة في ارتكاب المزيد من الجرائم دون، ما يجعل من المستحيل توفير عدالة منصفة وشفافة.

خلافات عميقة تعصف بالتحالفات السياسية وتهدد بتفككها

الصراع السياسي في العراق كان وما زال بين الكتل السياسية التي تحكم العراق، وظهرت الخلافات العميقة بين التحالفات السياسية نتيجة لاختلاف المصالح الشخصية والحزبية، حيث عصفت الخلافات بين تلك التحالفات وبدت واضحة المعالم وفقد البعض السيطرة التامة عليها؛ بسبب الاستحواذ على مناصب حكومية والزعامة داخل الكتلة، وبانت الخلافات واضحة من خلال تصريحات النواب، ومنها ما صرح به النائب المقال ليث الدليمي بتهديده لرئيس البرلمان الحالي محمد الحلبوسي بسحب البساط من تحته.

الإطار التنسيقي هو الآخر يدور في إطار الخلافات الشخصية والحزبية، وتعمق الخلاف بين أعضائه، وانقسامات داخله بالتزامن مع خلافه مع التيار الصدري بسبب المصالح وتقاسم السلطة.

أما كردستان العراق فيعيش حالة خلافات عميقة بين الاتحاد الوطني الكردستاني والحزب الديموقراطي الكردستاني، بسبب ملف الانتخابات الشائك وقانون الانتخابات البرلمانية وكيفية عمل المفوضية، خصوصا بعد الكشف عن سجل الناخبين الذي يحتوي على أسماء وهمية وأشخاص متوفين.

وكرست المحاصصة الطائفية والحزبية من خلال تقاسم السلطة وبيع المناصب من قبل الحكومات المتعاقبة طوال مدة حكمهم في العراق، ما أدى إلى انتشار الفساد المالي والإداري في مؤسسات الدولة، وجعلت العراق في مقدمة الدول الأكثر فساد في العالم.

انهيار الدينار في زمن الإطار

وجبل من نار ولا هالجار

بقلم | د. صباح الناصري
(أستاذ الاقتصاد السياسي)

أحد الأشكال الفعلية لتغييب سيادة بلد ما؛ هي حرمانه من استقلاليته في سياسته النقدية.

إلى ١٩٥٨، كان الدينار العراقي مرهون بالجنيه الإسترليني، عملة المستعمر البريطاني، مما جعله يتأثر بتقلبات الجنيه (التضخم، تغيير سعر الفائدة الخ).

منذ ٢٠٠٣ تم ربط الدينار بالدولار، المستعمر الجديد، وبذلك أصبح رهين السياسة النقدية الأمريكية وتقلبات سعر الدولار، الفكرة النيوليبرالية خلف قانون استقلالية البنك المركزي ٥٦ في ٦ مارس ٢٠٠٤ (قانون غير شرعي لأنه خالف القانون الدولي بعدم تغيير دستور وقوانين البلد المحتل، وغير شرعي لأنه أقر من قبل بول بريمر، أي السلطة المحتلة قبل صياغة والاستفتاء على «دستور» ٢٠٠٥ وتقنينه)، هي تقنين السوق الحرة ومبدأ المنافسة، لكن فعليا كان القرار جيوسياسي وجيواقتصادي يهدف إلى التحكم بالسياسة النقدية العراقية من قبل الاحتياطي الفيدرالي، وإلى تقنين هيمنة الدولار وصندوق النقد للتحكم بالنفط والاقتصاد العراقي.

السياسة النقدية

أهداف السياسة النقدية والحفاظ على قيمة الدينار هي بشكل عام دعم الأهداف التنموية، العمالة، استقرار الأسعار وتوازن المدفوعات الخارجية.

بالإضافة إلى الدولار، قيمة الدينار العراقي مرهونة أيضا بسعر النفط، تقلبات الأسعار في سوق النفط الدولية تؤثر بشكل مباشر على قيمته، وبما أن الدينار يستخدم فقط في العراق وخارج أسواق العملة العالمية، أصبح الدينار طارد أو غير جذاب للاستثمارات الأجنبية، وبما أن عملات الدول المصدرة للعراق، إيران وتركيا، أقل قيمة من الدينار، أدى ذلك إلى استنزاف الدولار للاستيراد وعرقل الصناعة والزراعة والخدمات في العراق التي كان بإمكانها تغطية الحاجة المحلية.

غياب وتغييب اقتصاد عراقي متنوع ولا يعتمد فقط على النفط سيؤدي دائمًا إلى عدم استقرار قيمة الدينار وعجز في الميزانية حينما تهبط أسعار النفط.

سعر الصرف

سعر الصرف تؤثر عليه عدة عوامل، مثل سعر الفائدة، عجز الموازنة العامة، نسبة الاحتياطي من الدولار في البنك المركزي، نسبة القروض الداخلية والخارجية، التضخم، إنتاجية الاقتصاد الخ. في العراق هناك عوامل أخرى: منها استنزاف واحتكار تجار وسماسرة الدولار، شبكة الفساد النقدي، للدولار وبلبلة سوق العملة من خلال إشاعات وتلفيق أخبار كاذبة؛ غياب الأمن الحدودي، غياب سيادة القانون والتحكم بالنوافذ الحدودية، بالأخص غير الرسمية المستخدمة للتهريب، ومحاسبة الفاسدين وتجار العملة الخ. السبب واضح: ليس من مصلحة الناهبين للمال العام وتدويره كـ مال سياسي واستنزافه كآلية دعم للنظام الإيراني الراعي للفساد فرض القانون ومحاسبة الجريمة المنظمة التي تعتبر بمصاف جرائم الإرهاب. وأفضل وسيلة للحفاظ على منظومة الفساد هي إبقاء العراق معتمدا بالكامل على القطاع النفطي وإهمال منهجي للقطاعات الأخرى لأن الريع النفطي يجعل الأحزاب والميليشيات مستقلة عن إرادة الشعب في سلطتها وعن القطاع الخاص في تمويلها كما يرهن الشعب بالأحزاب للحصول على الوظائف الحكومية والتعيينات.

هذا هو أحد الأسباب التي أدت إلى انهيار القطاعات الإنتاجية مثل الصناعة والزراعة والخدمات والبنى التحتية، مثلا صرف العراق على ملف الكهرباء أكثر من ٨٢ مليار دولار وإلى الآن العراق يعاني من نقص الكهرباء، كيف للصناعة والزراعة والخدمات أن تنتج بلا طاقة؟ إذن ما فائدة تغيير سعر الصرف؟ الفائدة تخص المنظومة الحاكمة:

رفع سعر الصرف أدى إلى تخفيض ضغط النفقات على وزارة المالية مما مكّن وزارة المالية من تجاوز الأزمة الناتجة عن انخفاض أسعار النفط عالميا في ٢٠٢٠/٢١.

الحكومة استفادت أيضًا من تخفيض العملة في تعزيز ميزانيتها المالية من خلال توفير بحدود ربع من قيمة رواتب الموظفين والمتقاعدين الخ.

بما أن رواتب الموظفين تصرف بالدينار، في حين أن واردات الدولة من النفط بالدولار، لذلك بدل أن تخفض الدولة الرواتب مما يؤدي إلى زيادة زخم الاحتجاجات الشعبية، لجأت إلى تخفيض قيمة العملة.

لا تستطيع الحكومة التي تتعاقد مع المستثمرين بالدينار العراقي إعادة سعر الصرف إلى وضعه السابق لأن ذلك سيولّد مطالبات بتعويضات من قبل المستثمرين. خلاف لغط الإطار التنسيقي وأكاذيبه بخصوص سعر الصرف، لن يتغير سعر الصرف في السنوات القادمة لأن خفض قيمة الدينار جاء ضمن اتفاقية مع صندوق النقد لعدة سنوات.

احتياطي البنك المركزي المتضخم

ارتفاع حجم الاحتياطي النقدي في البنك المركزي العراقي إلى ما يقارب ٩٥ مليار دولار لم تأتي نتيجة لتغيير سعر الصرف، وإنما بسبب انتعاش أسعار النفط عالميا خلال السنوات ٢٠٢٠/٢١. أي انهيار لأسعار النفط سيؤدي إلى تراجع الاحتياطي النقدي.

خلاف التصريحات الشعبوية، لا يستطيع العراق التصرف باحتياطي البنك المركزي المودع في نيويورك بسبب فرض التزامات دولية تتعلق بمكافحة غسيل الأموال وتمويل الإرهاب، وخصوصا بعد العقوبات المفروضة على إيران وروسيا وارتباطهما بالحرب في أوكرانيا.

تقييد الاحتياطي الفيدرالي وتضييق خناقه على طلبات التحويلات للمصارف العراقية تتعلق بممارسات هذه المصارف في غسيل وتبييض الأموال وتحويلها إلى إيران وروسيا وسوريا ولبنان الخ.

هذه المصارف الأهلية وسماسرة الدولار لا تعمل دون غطاء سياسي من الأحزاب والميليشيات المتورطة بتهريب العملة عبر منافذ حدودية غير رسمية. عدم جدية وتخاذل الحكومات العراقية في اتخاذ أي إجراءات قانونية وأمنية تجاه استنزاف الدولار وتهريبه لخارج العراق وعدم أخذ التحذيرات الأمريكية بمحمل الجد دفع بالحكومة الأمريكية والاحتياطي الفيدرالي بالضغط على حكومة السوداني وفرض إجراءات جديدة، تتضمن حضر بعض المصارف والتدقيق بطلبات الحوالة ورفض أغلبها مما قلل من كمية الدولار المحولة للعراق.

من جهتها تحاول الشبكات النقدية الفاسدة المغطاة سياسيا والمحتكرة للدولار استغلال الأزمة وتأثيرها على المواطنين لأرباك الشارع وزعزعة الحركة الاقتصادية وتحويل نقمته على الطرف الأمريكي لمقاومة أي إجراءات فعلية لمحاربة فساد سوق العملة المشبوه، علي غلام مثلا يمتلك ٣ مصارف كبرى تحتكر نصف مبيعات البنك المركزي يوميا، أي نصف مبيعات الدولار تذهب إلى إيران يوميا!

مثال آخر لاستنزاف الموارد العراقية لصالح إيران والالتفاف على العقوبات الأمريكية هو اتفاق السوداني الأخير في طهران على «عقد تجاري» بقيمة ٤ مليار دولار مقابل «خدمات» طبية الخ.

بالإضافة إلى ذلك «العراق يبيع النفط الإيراني بأسعار مخفضة في الأسواق العالمية على أنه نفط عراقي، ويسلّم إيراداته إلى إيران» حسب البنك الدولي يكلف حرق الغاز (أي هدره وتلويث البيئة والاستهتار بصحة المواطنين) العراق إيرادات مفقودة بنحو ٢.٥ مليار دولار سنويا، كمية كافية لسد معظم النقص في معروض الغاز لتوليد الكهرباء، نفس المبلغ اللي يدفعه العراق لاستيراد الغاز الإيراني بضعفي السعر.

المشكلة هنا تكمن في الآلية الراعية للفساد: مزاد بيع الدولار! عوضا عن الهدف المقصود من التقنية، تثبيت سعر صرف الدينار ومنع المضاربة به، غدت وسيلة لاستنزاف الدولار وتهريبه لإيران.

انهيار الدينار

المراد من الحديث الأزلي عن تغيير صرف العملة وتقوية الدينار العراقي مقابل الدولار هو التغطية على تبييض وغسيل الأموال وعلى فشل الحكومات ومجالس الناهبين في تمرير سياسات وتشريعات ترافق تغيير صرف العملة لصالح الطبقات الفقيرة والمتوسطة في ظل انعدام شبه تام للسياسات الصناعية والزراعية التي كان بإمكانها امتصاص التأثير السلبي لسعر الصرف (قوة الدينار في ظل طاقة إنتاجية معدومة وعملة إيرانية وسورية ولبنانية وتركية متدنية تعني تصدير هذه الدول لبضائعها للعراق واستنزاف العملة الصعبة، تحويل الدولار إليها): لا صناعة وزراعة تدعم المنتوج المحلي و تزيد العرض، وبذلك تخفض الأسعار، ولا سياسات اجتماعية لدعم الفقراء، ولا سياسة نقدية للحد من التضخم ماذا بقى!؟ صراع حزبي على المناصب بين أقطاب الإطار الإيراني، خصوصا محافظ البنك المركزي، ولغط سياسي شعبوي لا يغني ولا يشبع، فشل ثم فشل ثم فشل!

السياسة النقدية الفاشلة ومزاد عملة الفساد وتهريب الدولار إلى إيران وسوريا ولبنان والحوثي وعدم وجود اقتصاد منتج بسبب تدمير الصناعة والزراعة والخدمات لصالح إيران لدعمها ضد الحصار والمشاريع الوهمية المستنزفة للدولار هو السبب الحقيقي خلف صعود الدولار وليس مؤامرة أمريكا على أتباع الحسين كما يقول الخبير الكاتيوشي هادي العامري.

المطالب الشعبوية لأحزاب الإطار الآن بإرجاع سعر الصرف إلى عهده السابق (مسألة اجتماعية مهمة أثرت بشكل مباشر على المستوى المعاشي للطبقات الوسطى والكادحة والفقراء) تهدف إلى تأجيج الشارع، أي خطوة تكتيكية للانقضاض على منصب محافظ البنك المركزي للالتفاف على الضوابط المفروضة من قبل الاحتياطي الفيدرالي للحد من تهريب الدولار إلى إيران.

...ويستمر الفساد واستنزاف الموارد العراقية في زمن محاصصة الـ ٤٠ حرامي وعرابهم خامنئي!

العراق و"العصر الحجري"

بقلم | وليد الزبيدي
(عضو اللجنة العليا للميثاق)

بدأ الجوع يزحف بقوة مع اشتداد حقبة الحصار الذي فرضته الولايات المتحدة و معها حفنة كبيرة من الدول و الكثير من الدول العربية، على خلفيّة أزمة الكويت في العام ١٩٩٠ بعد اجتياح القوات العراقية للدولة العربية الجارة، وتبين منذ البداية أن أهداف الحصار تتجاوز كثيرا موضوع الاجتياح، وأن ما قاله وزير الخارجية الأميركي بيكر قبيل الحرب لوزير الخارجية العراقي حينذاك المرحوم طارق عزيز في جنيف، من أن أميركا ستعيد العراق إلى «العصر الحجري»، وتلك الخطوات ما زالت مستمرة ضمن مخطط مخيف، وذلك بعد مرور سنوات طويلة على إطلاق بيكر لهذا التهديد الواضح والصريح في التاسع من كانون ثاني في العام ١٩٩١، أي قبيل شن الحرب على العراق بأسبوع، من جانب آخر زخر الخطاب الأميركي والعربي بالحديث في تلك الفترة أقصد بها التي سبقت البدء بالعمليات العسكرية ضد العراق في السادس عشر من شهر كانون ثاني ١٩٩١، عن حدود مهمة هذه الحرب و تتحدد بإخراج «القوات العراقية» من الكويت، وهو الهدف المعلن للحرب، وكانت البيانات والتحليلات والأخبار تركز على هذه الثيمة طيلة الستة أشهر التي استغرقتها الاستحضارات لبدء الحرب، والتي تواصلت على قدم وساق منذ آب/أغسطس من العام ١٩٩٠ حتى الشروع في العمليات العسكرية الواسعة و التي اشتركت فيها مختلف أنواع الطائرات الأميركية منها بي ٥٢ و طائرات الشبح و صواريخ توماهوك، و كانت الموجة الأولى قد استهدفت ثمانين موقعا عراقيا وحصلت العاصمة العراقية على حصة الأسد من تلك الهجمات، وعلى الطرف الآخر، فقد تواصل القصف الصاروخي على القوات العراقية في داخل الكويت وخارجه وتم التركيز على قوات الحرس الجمهوري والقطعات الأخرى.

بعد ما يقرب من أربعين يوما من القصف تحقق «الهدف» المعلن للحرب، والذي يتحدد بـ «إخراج» القوات العراقية من الأراضي الكويتية استنادا إلى قرارات الأمم المتحدة، لكن سرعان ما ظهرت الخروقات للقوانين والمعاهدات الدولية، فبعد الإعلان عن وقف إطلاق النار ارتكبت القوات الأميركية جريمة بشعة عندما استهدف طيرانها الحربي القوات العراقية المنسحبة في منطقة المطلاع شمالي الكويت وبالقرب من الحدود العراقية جنوبي البصرة، وسقط آلاف القتلى والجرحى وتم تدمير أعداد كبيرة جدا من السيارات والشاحنات وحصل ذلك بعد الإعلان رسميا عن وقف إطلاق النار بين الطرفين المتحاربين.

بدأت حقبة «السلام» التي أعقبت انتهاء الحرب بسلسلة من الجرائم بحق العراق، أولها تلك التي أشرنا إليها، وتبعتها سلسلة من الإجراءات القاتلة بحق العراقيين، فقد بدأت حرب تجويع العراقيين من خلال الحصار القاسي الذي فرض على العراق، وصاحب ذلك ما سمي» قرارات نزع أسلحة العراق» ثم الغزو والاحتلال والممارسات الخطيرة لنهب ثروات العراق ووضعه في خانة التبعية ومخطط تفتيت وحدته المجتمعية وإثارة الفتن وتمزيق البلاد.

سلسلة الجرائم التي ذكرناها وهي جرائم موثقة بالتفاصيل الدقيقة أليست جرائم يحاسب عليها القانون الدولي؟ أم لا يقترب منها المجتمع الدولي لأن أميركا تقف وراء ارتكابها؟

الأخضر القاتل

بقلم | مكي النزال
(عضو اللجنة العليا للميثاق الوطني العراقي)

كيف سرقت حكومة العملية السياسية في بغداد ٤٣٪ من نقود العراقيين، جميع العراقيين بلا استثناء، دون أن تشهر عليهم سلاحًا كما يفعل باقي اللصوص وقطاع الطرق والمبتزين؟ الجواب هو ما قاله لهم أحدهم ما أوحي له من أربابه في الغرب والشرق: ارفع الورق حبيبي!

إنه حدث يصلح ليكون مادة دسمة للمحللين وإن تصدى لها كاتب سيناريو شاطر سيكتب فيلمًا لا يقل إثارة عن أفلام سرقات القرن.

وطالما ارتبطت معضلات العراقيين المالية المأساوية بهذا الورق الأخضر المسيطر على اقتصادهم والمتلاعب بمقدراتهم وهو المرتبط بخيوط تحركه من خارج الحدود. ولمن لا يفهم مصطلحات العراقيين المتفردة فالمعني هو الدولار الذي أسموه «الورق» ومفرده «ورقة» وقيمتها «١٠٠ دولار» ثم الدفتر أو الشدّة وهي الرزمة المتكونة من ١٠٠ ورقة أي إنها رزمة العشرة آلاف دولار.

يطلقون عليه التسميات وكأنهم يدللونه ويتوددون إليه لأنهم يعرفون قدرته على خنقهم فلقد فعلها بهم المرة تلو الأخرى ولم يرف له ولطابعيه والمسيطرين عليه جفن.

وحين رأى العراقيون رئيس ما تسمى حكومتهم داخلاً إلى ملعب البصرة كانت قلوبهم مشدودة إلى فريق كرة القدم الذي يلعب مباراته المصيرية بعد دقائق؛ لكن النبض تغير حين استدارت الأنظار للريس الداخل بزهو كبير والذي ابتسم متفائلاً بهتافات تحلق بكبريائه عاليًا ولكنه فوجئ بهتافات جارحة! يا إلهي! إنهم يهتفون مطالبين بخفض سعر صرف الورق «الدولار» بنبرة ملؤها الكراهية والعدوانية!

قال لمرافقه الذي لا يفقه شيئًا: هذه الهتافات لا تمت للروح الرياضية بصلة وهذا ملعب كرة قدم لا ساحة تحرير وهذه بطولة الخليج (ولم يقل العربي) وليست تظاهرات تشرين! وقال آخر: دعوهم يصرخوا لدقائق تبدأ بعدها المباراة التي ستشغلهم وتلهب فيهم المشاعر الوطنية وتنسيهم الورق والسوق الذي احترق!

هكذا هو السيد الأخضر يتسيد الموقف أينما جاء ذكره أو ظهر أحد المتصرفين فيه لأن الاقتصاد الكسيح في العراق العظيم مرتبط به فمتى شاء اللاعبون الكبار غيروا قيمته لينفذ هو لعبته.

وحين قال أحد المشجعين مشيرًا إلى منصة الكبار المسمين في آي بي: «عمي هذولاك اللواعيب التمام وهم اللي لعبوا بينه وبالعراق طوبة» أسكته الآخرون احترامًا للمناسبة وللإخوة الضيوف العائدين بعد غياب نصف قرن، فسكت على مضض ثم هتف «كووووووول» وخلع سترته ليلوح بها فرحًا بنصر كروي عظيم سرعانما سينساه حين يستلم راتبه المتواضع ويحار كيف سيكفيه وكيف سيمسح دمع الحاجة عن خدود زوجته وأولاده.

هذا ما فعله ويفعله السيد الأخضر بالعراقيين الذين شهد لهم العالم بالكرم المجنون في البصرة فانظروا للفارق الكبير بين فعل البصراويين الكريم العظيم ورد الفعل الخسيس لزمرة الأقزع في داخل العراق وخارجه.

أللهم إني مظلوم فانتصر.

مدينة عراقية

الخالص

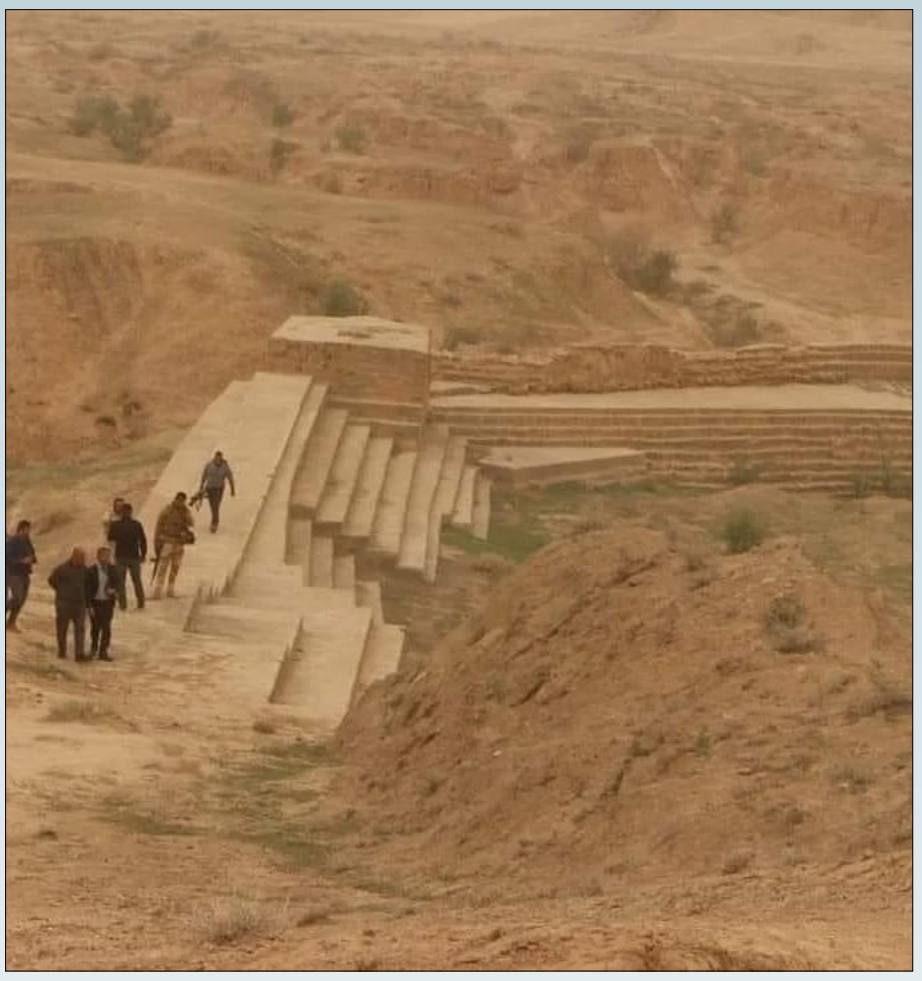

الموقع والأهمية:

تقع مدينة الخالص شمال محافظة ديالى وتعد من أهم المناطق في المحافظة لموقعها الجغرافي؛ حيث تبعد الخالص عن العاصمة بغداد حوالي ٥٥ كم. ويمر بها أحد أهم الطرق الاستراتيجية في العراق وهو الطريق الرابط بين الوسط والجنوب، وأيضا الطريق الرابط بين بغداد وكركوك، وتشتهر في بساتين الحمضيات والنخيل.

تضم مدينة الخالص إداريا عدة مناطق منها (ناحية العظيم، وناحية جديدة الشط، وناحية المنصورية، وناحية هبهب، وناحية السلام (ديالى).

ومما زاد أهمية منطقة الخالص التاريخية هو سد العظيم الأثري على نهر العظيم الذي يعد أحد أهم المواقع الأثرية الشاخصة في القضاء، وشاهدا على تطور هندسة الإرواء في العراق القديم، والسد من أهم آثار مشاريع الري القديمة في العراق، ويرجع تاريخ بنائه إلى العصر الساساني (٦٣٧-٢٢٦) ق م.

تسميتها:

أغلب الروايات تقول إن سبب تسميتها بهذا الاسم، هي أن المدينة كان يمر بها نهر الخالص (أي الصافي والخالي من الشوائب)، وهو متفرع من نهر ديالى الذي يغذي الأراضي التي يمر بها حتى مصبه في نهر دجلة.

كما أن لمدينة الخالص تسمية وهو دلتاوه، وتُلفظ تيْلتاوة أي القرية الغنية بثمارها، وهناك روايات تقول بانها سميت دلتاوه بمعنى الدلتا أي المنطقة التي تقع بين نهرين وهناك روايات أخرى عديدة حول هذه التسمية، إلا أنها اليوم تسمى مدينة الخالص.

سكانها:

أغلب سكان مدينة الخالص العراقية من قبيلتي العزة والعبيد فضلا عن باقي العشائر الكثيرة والكبيرة منها البو مفرج والبيات وبنو سعد وبني ربيعة وبني تميم والخزرج والمراسمة والعنبكية والقيسية وشمر، ويبلغ عدد سكان مدينة الخالص حوالي ٢٠٠ ألف نسمة تقريبا.

مدينة الأدباء:

أطلق على مدينة الخالص العراقية لقب مدينة الأدباء نسبة إلى الأدباء الذين أنجبتهم المدينة، وقد ألف الأديب قيس عبد الكافي حسين كتابا عن (أدب وأدباء الخالص في القرن العشرين). كما تم تأسس (مركز الخالص للثقافة والفنون) في الخالص ليشكل نقطة محورية في استقطاب المثقفين في هذه المدينة

ومن أشهر الشخصيات التي أنجبتهم مدينة الخالص مصطفى جواد (مؤرخ)، طارق الحمداني (مؤرخ)، عباس العزاوي (مؤرخ)، إسماعيل العارف (وزير التربية والمعارف في عهد عبد الكريم قاسم)، عصام عبد علي (وزير تعليم عالي سابق شاعر وكاتب)، علي صالح السعدي (وزير الداخلية عام ١٩٦٣) محمد جميل شلش (شاعر عربي كبير)، محمد الخالصي (شيخ الإسلام)، حبيب الخيزران (من قادة ثورة العشرين)، نوري المشعل (قائد عسكري)، سعدون عبود الخفاجي (قائد عسكري)، حبيب الخيزران أول قائمقام للقضاء بعد تأسيس الدولة العراقية الحديثة سنة ١٩٢١.

مساجد مدينة الخالص:

تحتوي الخالص على الكثير من الجوامع والمساجد ومنها:

(جامع الخالص الكبير، جامع الخالص الصغير، جامع الإمام علي الهادي تأسس سنة ١٩٥٩، جامع حذيفة بن اليمان، جامع عمر بن الخطاب (الخالص)، جامع ذو النورين، جامع سعد بن أبي وقاص، جامع العزاوي، جامع الخويلص، جامع الشهيد جلال، جامع المصطفى، جامع خضير النجم، جامع أبو نخل، جامع الأهالي، جامع الفتاح – الأقصى، جامع الخالص – عتبات، جامع الهدى، جامع صريرات).

التخريب والإهمال:

تعرضت مدينة الخالص لعدة هجومات منذ عام ٢٠٠٣، كما تم تغيير العديد من قراها ديموغرافيا وتم تهجير أهالي تلك القرى ولم يسمحوا لأهلها بالعودة لمناطقهم بسبب سيطرة الميليشيات على تلك المناطق الاستراتيجية.

كما وتعرضت الخالص للجفاف بسبب قطع وتحويل مجرى الأنهار التي تغذي محافظة ديالى ومناطق شرق العراق من قبل إيران.

الشاعر: الدكتور عبد الودود القيسي

دَمُكَ
المُسَجَّى والمُرَاقُ

دَمُـكَ المُسَـجَّى والمُـرَاقُ ... سَـيعودُ نَخْـلاً يـا عِـراقُ
ويعـودُ دَجلـةُ والفـرا ... تُ.. فيرتـوي منهـا العِنـاقُ
تاللـهِ يـا وطنـي ... سَـقَى ... دَمعـاً مآقينـا الفـراقُ
كنّـا نظـنُّ بانّهـا ... سَـتُنَهْنِهَ الدمـع المـآقُ
لكـنْ فراقُـكَ هَزَّنَـا ... وبـدا جَحيمـاً لا يُطَـاقُ
سَـنَعودُ يـا بَغْدَادَنـا ... فالقلـبُ يملـؤه اشـتياقُ
مـا قُوّضَـت آمَالُنَـا ... إنّـا اصالتنـا عـراقُ
فهـو الهـلالُ وَبَـدْرُهُ ... مـا في مَرَاحِلِـهِ مَحَـاقُ
وهـو الـشروق .. فشمسُـهَ ... مـا في مراحلهـا آغبـاقُ
بِعِشـائر بِجَنَاسِـهَا ... مـن ضَادِهـا يحلـو الطِّبَـاقُ
انبارنـا، ذي قارنـا ... مـا هَـزَّ حُبَّهُمَـا شِـقَاقُ
كلُّ العـراقِ بأَهْلـه ... بترابـهِ لهـم اعتنـاقُ
يـا سـارقاً خبـز العـراقِ ... غـداً يحاسـبك العـراقُ
أيـن الهـروب المُلْتَجَـا ... فَـإلى الحِسَـابِ غداً تساق
فدعوهمـا ... فكلاهمـا ... قلـبٌ بِنَبْضَتِـه مُعَـاقُ
ودعوهمـا .. فكلاهمـا ... سِـقْطٌ يجُمَلِـهُ النِّفَـاقُ
ودعوهمـا ... قلباهمـا ... للسُّـحْتِ يحملهـا السِّـبَاقُ
وَكَأَنْ همـا نامـا عـلى ... قِيَـمِ الحـرامِ ... ومـا أفاقـوا
شربـوا التَّـأَوِّدَ خمـرةً ... والخَمـرُ اولـه ... مَـذَاقُ
مـا زال نبـضَ قلوبنـا ... بدمائنـا يجـري العِـراقُ
اكبادنـا ... انفاسـنا ... بغدادُنـا المُقَـلُ الحِـداقُ
يـومُ الحُـداةِ لِحُبِّهِـم ... آت ... ففـي الحـدو اشـتياقَ
وغـداً مآقُـكَ يـا عـراقُ ... تَضُمّـهُ مِنّـا المـآقُ

الشاعر السعودي سالم الخوّي

بغداد !!

بغـدادُ يالغـةَ الأديـبِ الشـاعرِ ... وسـلاحَ مغـوارٍ شـجاعٍ ثائـرِ
ومؤلفـاً فيـه الفضائـلُ جمّعَـتْ ... فيـكِ الجمـالُ وأنـتِ سـحرُ الساحرِ
بغـدادُ يـادارَ الأبـاةِ ومـن رووا ... أرضَ البطولـةِ كابـراً عـن كابـرِ
في كلِّ لـونٍ للفضيلـةِ أمـةٌ ... يـروون بالسـندِ الصحيـحِ الزاهـرِ
بغـدادُ يـا منصـورُ حـينَ تصـوَّرتْ ... في فكـرهِ دارُ السـلامِ الوافـرِ
هـو مـن أقـامَ بهمـةٍ أكـرمْ بهـا ... دارَ الخلافـةِ في الزمـانِ الغابـرِ
بغـدادُ يـادارَ الرشـيدِ ومـن سـمتْ ... للمجـدِ همتـهُ بعـزمٍ هـادرِ
بغـدادُ يـا تاريـخَ علـمٍ أشرقـتْ ... شـمسٌ هنـاكَ لبحـرِ علـمٍ سـائرِ
مـن أيـنَ أبـدأُ والصحائـفُ كلُّهـا ... بيـضٌ عـذابٌ كالنمـيرِ القاطـرِ
مـنْ لي كمثـلِ أبـي حنيفـةَ فطنـةً ... والزهـدُ أيـنَ ومـنْ كعبـدِ القـادرِ
وإذا أطالـعُ أحمـداً أبكـي هـوىً ... ذاك الـذي ماهـانَ عنـدَ الجائـرِ
نـالَ الإمامـةَ رتبـةً أكـرمْ بهـا ... مـن بعـدِ وقفتـهِ بعـزمِ الصابـرِ
بغـدادُ أيـنَ أقـودُ فيـكِ سـفينتي ... أم كيـفَ أكبحُـهُ حصـانَ مشـاعري
أنـتِ الهـوى ، والحـبُّ بحـرٌ زاخـرٌ ... رفقـاً بقلـبٍ في محيطـكِ ماخـرِ
مابـينَ جسـرِكِ والرُّصافـةِ أينعـتْ ... لغـةُ الجمـالِ لـدى الجميـلِ الماهـرِ
مـا كنـتِ إلا للحيـاةِ منـارةً ... نهـراكِ مـاءٌ للحيـاةِ ففاخـري
أعطـي دروسـاً للقسـاةِ ومـن أتـوا ... فيـكِ الفظائـعَ مـن عبيـدِ الكافـرِ
شـاهوا وشـاهتْ طُغْمـةٌ لعبـتْ بمـا ... تحويـنَ مـن قلـبٍ كبـيرٍ آسـرِ
لي فيـكِ يـا بغـدادُ ألـفُ حكايـةٍ ... والعـينُ مابرحـتْ بدمـعٍ ناثـرِ
والـروحُ تـسري في المسـاءِ لدجلـةٍ ... وتطـوفُ بـين معاهـدٍ ومنابـرِ
بغـدادُ مانظـرتْ إليـكِ قصيدتـي ... إلا انحنـتْ لـكِ يـا شـفاءَ الحائـرِ
لي في الحيـاةِ مطالـبٌ ومـآربٌ ... ومنـاي تقبيـلُ الـترابِ الطاهـرِ

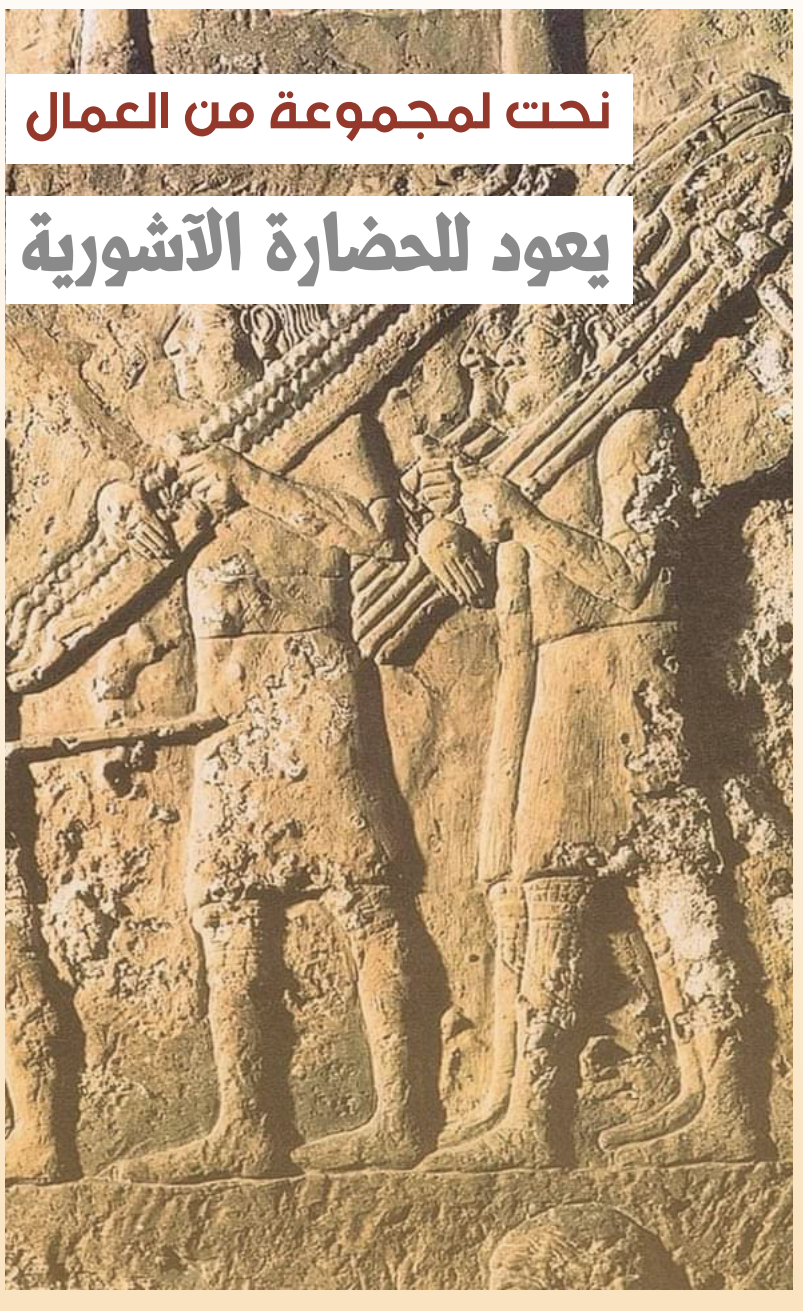

نحت لمجموعة من العمال يعود للحضارة الآشورية

لوح حجري آشوري الأعمدة يعود تاريخه إلى عهد الملك الآشوري سنحاريب، نحت عليه مجموعة من العمال بالنحت البارز وهم يحملون عدة العمل (المعاول والفؤوس والمناشير) لتجهيز وتعديل الأحجار لغرض البناء والتغليف وصناعة.

الميثاق تحاور

الخبيرة الاقتصادية

الدكتورة سلام عبد الكريم سميسم

الأوضاع الاقتصادية في العراق صعبة والمشاكل متراكمة وكبيرة؛ والأمور تتطلب ثورة هيكلية تغير من واقع البلد وتعيد تنظيم البلد ومؤسساته على كافة الأصعدة وإبعاد المؤسسات عن التدخلات الحزبية التي جعلت من المناصب عبارة عن مزاد لمن يدفع أكثر لغرض الشراء وهذا ما جلب للمؤسسات أشخاصا غير كفؤين للمؤسسات مما تسبب في تراجع في أعمال المؤسسات بشكل عام وهو ما أثر سلبا على الاقتصاد وأدى إلى تدهوره

إذا أرادت الحكومة استرداد الأموال المهربة فيجب أولا أن تكون هناك إرادة حكومية صادقة وجادة للتعاون مع الدول لاسترداد الأموال المسروقة.
ثانيا: يجب أن تكون هناك نزاهة وأمان من قبل الجهات التي يجب عليها أن تعيد هذه الأموال والكشف عن الأرقام الحقيقية للأموال المسروقة والمنتشرة في عدد كبير من الدول فضلا عن الداخل

الواقع نعم السرقات تتم بمبالغ فلكية دفعة واحد وتعاد على شكل دفعات وكأنها سلف والهدف من ذلك هو المماطلة والمساومة التي سوف تنهي السرقة بضياع الجزء الأكبر من المال في جيوب أكبر عدد من الأشخاص والجهات

الميثاق| ما هي عوامل انهيار الدينار العراقي أمام الدولار وهل له علاقة بصفقات الفساد؟

سميسم| إلى الآن لا يمكن القول إننا وصلنا لحد الانهيار إلا أن قيمة الدينار قد انخفضت حاليا بما يقارب ٢٠٪ من قيمته السابقة، طبعا للفساد دور كبير في ذلك من خلال تهريب الدولار والتحايل على معاملات البنك المركزي فضلا عن غياب السياسة النقدية الحقيقة التي من خلالها يتم المحافظة على قيمة الدينار من التقلبات، يضاف إلى ذلك عدم سيطرة البنك المركزي على سوق العملة الذي يتحكم به المضاربون.

الميثاق| في ظل تناقص الدينار العراقي ما هو الحل اللازم اتباعه دون حدوث إضرار به؟

سميسم| أولا يجب على الدولة استلام كل أموالها بالدينار حصرا، وأن تتوقف عن استلام مستحقاتها بالدولار، ثم يجب مراقبة الشركات التجارية التابعة للمصارف لإيقاف التهريب، وتفعيل المنصة الإليكترونية لبيع الدولار بأسرع ما يمكن.

الميثاق| كيف يمكن ضبط تلاعب المصارف الخاصة بسعر الصرف وإيقاف مسلسل تذبذب سعر الدينار الذي أرهق المواطن؟

سميسم| هذا يتوقف على أجهزة الدولة الرقابية التي يجب أن تقوم بدورها بمراقبة المصارف وأعمالها وضبط كافة التعاملات وعدم التهاون في تطبيق القانون للمحافظة على قيمة الدينار وتقليل العبء عن المواطن، كما أن العملة لكل بلد تعد جزء من السيادة الوطنية؛ وهنا يمكن أن نتساءل يا ترى هل الحكومة جادة في ذلك؟!

الميثاق| مع استمرار اعتماد العراق على النفط كمصدر أحادي ما هي المخاطر الناجمة عن ذلك في ظل توجه العالم نحو تنوع مصادر الطاقة؟

سميسم| للأسف تراجع مساهمات قطاعات الاقتصاد الأخرى جعلت من الاقتصاد العراقي ضعيفا فقيرا ومعرضا للانهيار في ظل التسارع المتنامي في تطور القطاعات الأخرى، إذ أن العراق يمتلك كافة الإمكانيات والموارد التي تتيح له تنويع مصادره وواردااته، فضلا عن ضرورة تنشيط القطاع الخاص كونه قطاعا حيويا مهما وله الدور الكبير في تقديم المساهمات التي من شأنها زيادة واردات الدولة ودعم خزينة الدولة، فضلا عن توفير فرص العمل وخلق منافسة إيجابية توفر أفضل الخدمات والسلع للمواطنين وأحداث التنمية الاقتصادية للبلد.

الميثاق| هل تتوقعين تخلف العراق عن سداد ديونه، وما هي الآثار المترتبة على ذلك، وكيف يمكن تجنب حدوث التخلف بسداد الديون؟

سميسم| أتمنى ألا يحدث ذلك، ولكن لو كان العراق قد سدد ديونه لما وصلنا لهذا الحال من انخفاض قيمة الدينار العراقي، إذ أن تخلف العراق في سداد ديونه سوف يعرضه لمخاطر كبيرة من قبل الدائنين من خلال التحكم في الكثير من الشؤون الداخلية وإرهاق البلد بالفوائد المتراكمة، فضلا عن فرض التحكم بالسوق وهو ما سيؤثر بشكل كبير على المواطن العراقي الذي هو بالأساس مكبل بارتفاع كبير بالتضخم جراء تراجع الدينار العراقي بسبب السياسات الخاطئة من قبل الحكومة والبنك المركزي.

الميثاق| وهل تعتقدين أن جهات سياسية تقف وراء المضاربات المالية وتستثمرها لأغراض سياسية؟

سميسم| بغض النظر عن وجود جهات سياسية تقف وراء المضاربات فسواء وجدت أم لم تكن موجودة، ولكن هذا ليس هو سبب المشكلة الرئيسة؛ لأن ما يحصل من تدهور بالدينار العراقي هو نتيجة حتمية ومتوقعة ولا مفر منها؛ لأسباب أهمها: لغياب السياسات الاقتصادية النافعة، والرؤية الاقتصادية السلبية لدى صانعي القرار، وغياب الرقابة من قبل الجهات المعنية والتي تخلت عن الواجبات المكلفة بها وسط تنامي كبير في أنشطة المضاربة التي تسببت بآثار سلبية كبيرة على الدينار العراق والذي مني بتراجع ٢٠٪ من قيمته أمام الدولار.

الميثاق| ما هي الحلول والخطوات الواجب اتباعها لحماية المواطن العراقي من ارتفاع التضخم؛ الذي تسبب بحدوث ركود في السوق؟

سميسم| الحلول لدى المتخصصين موجودة ولكن المشكلة في جدية صانع القرار على المضي في تطبيق الحلول ومنها: أنه يجب على الحكومة توفير المواد الغذائية والأدوية بصورة دائمة ومدعومة من قبل الدولة، ومحاولة تسريع بعض المشاريع التي تمتص الأيدي العاملة العاطلة عن العمل، وتنشيط القطاع الخاص واستخدام مبادرات البنك المركزي بدعم المشاريع الحقيقية وليست الوهمية، وفضلا عن تنشيط قطاع الاستثمار في المشاريع الريادية والتي يمكنها أن تخلق الآلاف من فرص العمل في ظل تزايد أعداد العاطلين عن العمل.

الميثاق| في أحدث تصريح لرئيس الوزراء الحالي: أكد فيه عزم حكومته على إعادة سعر صرف الدولار إلى مستواه الرسمي؛ هل فعلا تستطيع حكومته ضبط إيقاع الدولار؟

سميسم| سعر العملة لا يعود بقرار حكومي بل بإجراءات اقتصادية متسلسلة، وهذا قد يستغرق وقتا طويلا، وإن تصريح رئيس الوزراء كان الهدف منه امتصاص غضب الشارع العراقي الناقم من ارتفاع سعر الصرف ومحاولة التهدئة من الغليان الشعبي وكسب الوقت ليس إلا.

الميثاق| بتقديرك هل هذه أولوية حكومية أم إن الأمر يتطلب رافعة وطنية لوقف التدهور الاقتصادي؟

سميسم| الأوضاع الاقتصادية في العراق صعبة والمشاكل متراكمة وكبيرة؛ والأمور تتطلب ثورة هيكلية تغير من واقع البلد وتعيد تنظيم البلد ومؤسساته على كافة الأصعدة وإبعاد المؤسسات عن التدخلات الحزبية التي جعلت من المناصب عبارة عن مزاد لمن يدفع أكثر لغرض الشراء وهذا ما جلب للمؤسسات أشخاصا غير كفؤين للمؤسسات مما تسبب في تراجع في أعمال المؤسسات بشكل عام وهو ما أثر سلبا على الاقتصاد وأدى إلى تدهوره.

الميثاق| وكيف تقرئين قول السوداني إن الموازنة الحالية تختلف عن الموازنات السابقة؟

سميسم| للأسف أقول إن هذه الموازنة لن تكون الأفضل ولن تختلف عن سابقاتها إطلاقا؛ كونها تأتي في وقت عصيب يمر به العراق فضلا عن تعيينات غير مدروسة يضاف لها أرقاما فلكية للدرجات الخاصة وارتفاع النفقات التشغيلية بشكل كبير جدا وهو ما يثقل كاهل الموازنة التي لم تغير شيئا في واقع البلد وإنما ستسبب مزيدا من الديون وتراجع في الخدمات.

الميثاق| كثر الحديث عن السلال الغذائية والبطاقة التموينية كحل لمواجهة تصاعد الغلاء؛ هل أنت مع هذا الإجراء؟

سميسم| يمكن للحكومة أن تعيد فتح الأسواق المركزية للتقليل من العبء على كاهل المواطن والتخفيف من التضخم من خلال بيع المنتجات والسلع الأساسية لحياة المواطن بأسعار مناسبة سوف تجبر التجار على تخفيض الأسعار وبالتالي التقليل من التضخم، أيضا دعم البطاقة التموينية بشكل حقيقي وتقديم مفردات متنوعة بالوقت المناسب وبمفردات متكاملة سوف تخلق حالة من الأمن الغذائي للمواطن، أما توزيع السلال فهي باب من أبواب الفساد وتبديد للمال العام.

الميثاق| برامج الحكومات المتعاقبة لا تخلو من مكافحة الفساد وملاحقة اللصوص وسراق المال العام؛ ماذا تحقق من مفردات تلك البرامج؟

سميسم| لم يتحقق من البرامج الحكومية المتعلقة بمناسبة الفساد أي شيء؛ بل الفاسدون بازدياد وضياع الأموال مستمر بين جيوب الفاسدين وقد دمرت الموازنة العراقية وضاعت فرص النهوض بالواقع الاقتصادي للبلد.
ولو تم استثمار هذه الأموال الواردة إلى العراق في مشاريع حقيقية توفر فرص العمل وتنوع من مصادر واردات الدولة، لما وصل الحال لما هو عليه الآن ولما حدث هذا الانهيار في ظل ارتفاع مؤشر الفساد في العراق والكشف عن سرقات بمبالغ خيالية وسرقة القرن واحدة من الملفات التي ما زالت شاهدة على عدم تحقيق أي شيء من مفردات مكافحة الفساد.

الميثاق| كخبيرة اقتصادية كيف السبيل لاسترداد أموال العراق المهربة وما هي المعوقات لتحقيق ذلك؟

سميسم| إذا أرادت الحكومة استرداد الأموال المهربة فيجب أولا أن تكون هناك إرادة حكومية صادقة وجادة للتعاون مع الدول لاسترداد الأموال المسروقة.
ثانيا: يجب أن تكون هناك نزاهة وأمان من قبل الجهات التي يجب عليها أن تعيد هذه الأموال والكشف عن الأرقام الحقيقية للأموال المسروقة والمنتشرة في عدد كبير من الدول فضلا عن الداخل.
أما المعوقات فهي غياب الإرادة الحكومية والتغاضي عن السرقات لأسباب سياسية، ومنافع شخصية.

الميثاق| قيل الكثير عن سرقة العصر وتورط العديد من الجهات؛ برأيك السلطة الحكومية جادة في ملاحقة الجناة؟

سميسم| قضية ملاحقة الفاسدين والسرقات قضية سياسية كون ما يحدث في العراق يتم تحت غطاء سياسي يوفر الحماية والسبل لتخليص المتهمين من المحاكمات بسبب عدم وجود الجدية الحقيقية لحماية أموال العراق وملاحقة الفاسدين.

الميثاق| هل نحن أمام صيغة اسرق وتعهد بإعادة ما سرقته على دفعات مقابل إطلاق سراح المتورطين؛ نور زهير نموذجا؟

سميسم| الواقع نعم السرقات تتم بمبالغ فلكية دفعة واحد وتعاد على شكل دفعات وكأنها سلف والهدف من ذلك هو المماطلة والمساومة التي سوف تنهي السرقة بضياع الجزء الأكبر من المال في جيوب أكبر عدد من الأشخاص والجهات.

الميثاق| رغم كل التطمينات فإن الدولار يتصاعد أمام الدينار؛ كيف السبيل لوقف هذه المضاربة؟

سميسم| وقف التهريب وسيطرة الدولة على المنافذ والتحكم بسوق العملة ومتابعة عمليات امتصاص الدولار من السوق العراقي الذي تمارسه جهات معينة.

الميثاق| من هي الجهات المستفيدة من الخلل في سباق المضاربة بالعملة العراقية؟

سميسم| المضاربون أنفسهم الذين يجنون الثروات الكبيرة من عمليات المضاربة التي تمارس بشكل كبير وهو من تسبب في تراجع حاد للدينار العراقي أمام الدولار وبسبب تقاعس الجهات المعنية عن ملاحقة ومحاسبة المضاربين للمحافظة على قيمة الدينار العراقي كونه جزء من سيادة البلد وكذلك حماية قوت الشعب.

الميثاق| وهل أنت مع الرأي القائل إن الإدارة الأمريكية من خلال البنك الفدرالي تعمل لوقف تدفق الدولار إلى إيران؟

سميسم| نعم وكذلك روسيا ودول أخرى لمحاولة البنك الفيدرالي الأمريكي منع عمليات غسيل الأموال وتهريب الدولار الذي يتم عبر العراق من خلال شبكات من المصارف وشركات الصيرفة وشركات تجارية مرتبطة بهذه المصارف.

حكومة السوداني ولدت ميتة

يحاول السوداني إظهار الحرص على وضع بصمته الخاصة على الحكومة الجديدة، والتحول من نظام كان يسيطر عليه التيار الصدري إلى نظام يسيطر عليه تحالف ذيول ملالي طهران؛ بتوجيه من نوري الهالكي والخزعلي أقال السوداني بطريقة انتقامية المسؤولين الذين عينهم لصهم الكبير الكاظمي ولاسيما في أجهزة الأمن والاستخبارات، إضافة إلى كبار موظفي مكتب رئيس الوزراء، وأطلق عليها حلفاء طهران بـ «تطهير» حلفاء الكاظمي والصدر من مؤسسات الدولة. حيث ترافقت عمليات الفصل الكاسحة مع حملة بقيادة القوات المسلحة تطالب باحتجاز الكاظمي ومسؤوليه بتهمة الفساد الفظيع؛ في حين أنه من السابق لأوانه قياس التداعيات السياسية لهذه الإقالات، خصوصا إذا علمنا أن البدائل من نفس أجناس الفساد والعمالة والتخلف من الميليشيات العميلة المجرمة التابعة لمجرمي الحرب وقتلة الشعب وسراقه كالخزعلي والمالكي والعامري.

بقلم : أ.د. عبد الرزاق محمد الدليمي
(أستاذ الدعاية الإعلانية)

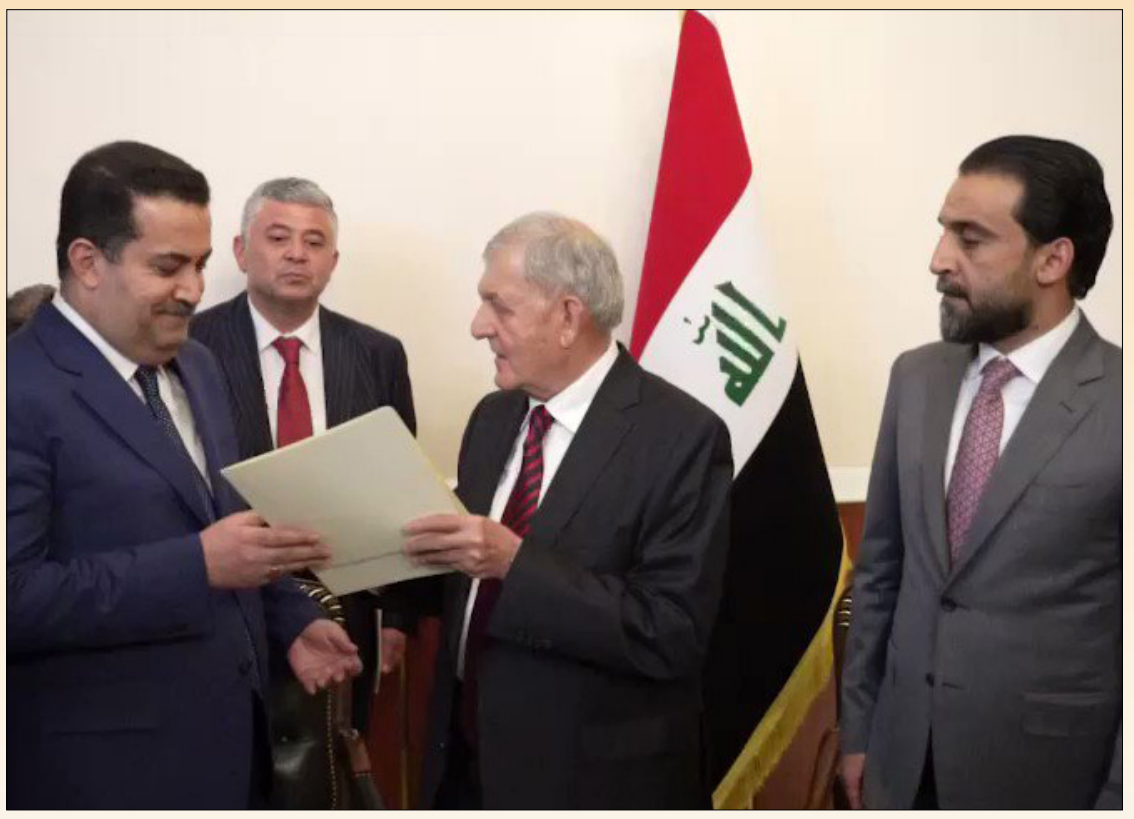

جاء تعهد السوداني في برنامجه الحكومي ليؤكد ما ذهبنا اليه «بدعم وتطوير القدرات المهنية لقوات الحشد الشعبي وبناء مؤسساتها» هذا أمر ينذر بالسوء، لأنه يشير إلى أنه لن يكون هناك جهد للحد من القوة المتزايدة والأنشطة غير المضبوطة للميليشيات المجرمة، ناهيكم عما يقوم به قادة الحشد المعادي للعراق وأهله للهيمنة المطلقة على أجهزة أمن الدولة في الحكومة الجديدة، فإن أي حديث عن وضع الأسلحة تحت سيطرة الحكومة سيكون بلا أسنان، وستستمر الميليشيات الفارسية في محاولات السيطرة على أجهزة الأمن والدفاع الرسمية والتلاعب بها دون رادع.

أما تعهد السوداني المثير للشفقة بمحاربة الفساد فهو تكرار لأكاذيب سلفه مصطفى الكاظمي، لا يمكنه القبض إلا على الأسماك الصغيرة، ومن غير المرجح أن يقدم إلى العدالة أسماك القرش الكبيرة الراعية والمهندسة الحقيقية للفساد في البلاد، على سبيل المثال يلاحظ أن كل ما زعمته الأجهزة الأمنية منذ تولي السوداني منصبه، بتفكيكها لحلقة كبيرة لتهريب النفط مقرها البصرة والتي قيل إنها تضم ضباطا في الجيش والأمن فإنه واضح تماما أن سرعة التحرك أثارت الشكوك والتساؤل عما إذا كانت الخطوة قد بدأت في عهد الكاظمي أم أنها عملية ملفقة تهدف إلى تصفية الحسابات والتخلص من العناصر المعادية في البصرة. وهذا هو المرجح، علما أن القاصي والداني يعلم علم اليقين أن أي عملية تهريب للنفط على نطاق واسع لا يمكن أن تجري إلا بتوجيه وعلم وبالتواطؤ مع اللصوص السياسيين والحيتان الكبيرة لذا فإن محاسبة السوداني لأي من الفاعلين السياسيين الفاسدين العملاء إشاعة لا يمكن تصديقها.

إن الولادة القيصرية لحكومة السوداني المعوقة بنيت على أسس من التحالفات المصلحية المتضاربة الهشة والملغومة وغير المستقرة من الأحزاب اللاوطنية التي اتفقت مؤقتا على تمرير الحكومة... إلا أن المرحلة الحالية والقريبة القادمة ستشهد اختلافات وتوترات لن تعطي الفرصة للسوداني أن ينفذ حتى ولو جزءا من أكاذيب برنامجه الوزاري، ولا سيما أن يكون السوداني لا يمتلك الاستعداد لمقاومة الضغوط من المتشددين ومصالح الشركاء من اللصوص والعملاء في العملية السياسية سيئة الصيت والمحتوى، علما أنه يمارس أساليب ملتوية ويقدم وعود مؤجلة ومحاولات في تجنب المواجهات، حتى مع أفضل النوايا وأعظم المجهودات، والنتيجة أن السوداني سيفشل بهذا الاختبار.

أما التحدي الآخر الذي يواجهه السوداني هو ملف العلاقات مع جيران العراق ومع المنطقة الأوسع، حيث اقترح السوداني في برنامجه تعزيز هذه العلاقات، لكن التحالف الذي ينتمي إليه السوداني وبتوجيه واضح من أسيادهم لا يشككون بجدوى هذه العلاقات مع الدول العربية بل ويشجعون على وأدها، لأنهم يخشون تقويضها لمصالح ملالي طهران السياسية والاقتصادية إضافة الى المصالح الخاصة بهم.

نار تحت الرماد

يتعين على السوداني عاجلا أم آجلا التعامل مع الخلافات بين العديد من اللاعبين السياسيين المهيمنين على السلطة في العراق المحتل، فالخلافات بدأت تطفو بسرعة على السطح بين الحكومة الفيدرالية والأحزاب المهيمنة على شمال العراق حول عقود النفط وتوزيع الإيرادات، علما أن ثمة خلافات بين الأكراد ووزير النفط الجديد المعين من قبل المالكي، ستجبر المفاوضات حول قانون النفط ودستورية عقود حكومة الأحزاب التي تحكم في أربيل والسليمانية السوداني على السير على حبل مشدود بين مصالح تلك الأحزاب في الإقليم ومصالح اللاعبين من قوى التحالف، كذلك فإن مطلب القوى التي تدعي كذبا أنها تمثل العرب في المحافظات الغربية المطالبة بإخراج الميليشيات العميلة من تلك المحافظات سيضع السوداني في موقف صعب التنفيذ بل وربما الاستحالة.

هناك أيضا كم من التحديات، ولاسيما في القطاعات الخدمية، حيث يواجه السوداني بشكل مباشر مصالح الأحزاب العميلة الفاسدة المالية وكذا الحال مع قطاع الأمن والمصالح النفطية وعلى سبيل المثال لا الحصر كافح كبير الفاسدين واللصوص المجرم المالكي بقوة للحصول على وزارة النفط الكنز المربح، والمركز العصبي للدخل المالي للعراق المحتل، واللاعبون الكبار في القوات المسلحة، ويريد المالكي والميليشيات في ممارستهم الضغوط للسيطرة على الأجهزة الأمنية مثل هذه الخطوة ضرورية للقضاء على التحديات المستقبلية التي يمكن أن تقوض سلطتهم، ناهيك عن هدف جوهري هو تجنب المساءلة والقصاص، وقص أجنحة مقتدى الصدر، صحيح أن هذه الأحزاب والجماعات العميلة الفاسدة قد تتشاجر حول مناصب محددة، لكنها ستجبر على أن تتكاتف معًا (من نظام الملالي) للحفاظ على سيطرتها الجماعية على البلاد والعباد، أما الحديث عن أن السوداني نجح في تعيين وزير الداخلية، فهو حديث واهن بسبب أن هذا الوزير لن يتمكن من منع كل الأجهزة الأمنية في وزارة الداخلية أو الأخرى من هيمنة الميليشيات المنفلتة والمجرمين كالمالكي والخزعلي والعامري

الواضح أن السوداني موعود بسبب المصالح الخاصة للأحزاب السياسية العميلة، إنه باق في السلطة لفترة أربع سنوات، وسوف يتم استغلال الفوائض المالية الكبيرة في العراق لمصالح أحزاب وسياسي السلطة بعيدا عن استثمارها لتحسين الخدمات الصحية والمرافق التعليمية، وزيادة توليد الكهرباء، وتوسيع فرص العمل، ورفع مستوى المعيشة، علما أن معدل الفقر المذهل فاق ٣١٪ في عام ٢٠٢١.

المعادلة الأكبر للسوداني

تحليلنا لأسباب قبول الأمريكان للسوداني وحكومته هو أمر بالغ الأهمية من خلال تعهد جماعة الإطار وميليشياتهم القذرة بعدم التعرض للوجود الأمريكي ومصالحه الاقتصادية بأي شكل من الأشكال العسكري والسياسي أو غير ذلك وهذا ما لاحظناه من ترحيب السوداني ببقاء قوات الاحتلال الأمريكي البريطاني الصهيوني، إلى أجل غير مسمى.

صحيح أن هناك اتفاقية بين الأحزاب السياسية (التي تفتقر إلى توقيعات الأحزاب) لإجراء انتخابات برلمانية في غضون عام، إلا أن برنامج السوداني لم يشير إلى انتخابات مبكرة، بل يقرأ كما لو أنه برنامج مدته أربع سنوات على الأقل، ليس من الواضح ما إذا كانت الاتفاقية الشاملة ستلتزم بها الأطراف التي رشحت السوداني وبالذات الهالكي المعروف عنه نكلانه المستمر لأي اتفاقات مع الآخرين، والإغفال الأكثر إثارة للقلق هو عدم وجود أي إشارة إلى الإصلاح السياسي والمؤسسي الذي تشتد الحاجة إليه، وهو مطلب رئيسي لحركة تشرين الاحتجاجية لعام ٢٠١٩ في العراق والتي سبق للصدر أنه يدافع عنها.

الموازنة العراقية

أرقام انفجارية وغياب الحسابات الختامية

بقلم : عمر الحلبوسي
(كاتب وباحث سياسي)

لم يعد يخفى على أحد حجم الموازنات العامة الانفجارية التي تقرها الحكومات منذ عام ٢٠٠٣ وحتى الآن تكفي كل واحدة منها أن تبنى عراقا جديدا وتوفير أفضل الخدمات للمواطن العراقي والارتقاء بالواقع المعيشي, لكن ذلك كله لم يحصل؛ تمر السنين وتمضى والعراق بتراجع حاد وتفاقم المزيد من الأزمات الكبيرة التي تشابكت لتشكل عُقدا من المشكلات التي لا يمكن تداركها بشكل سهل وسط زحام الأزمات التي ولدتها الحكومات المتعاقبة على العراق مع غياب السياسات الاقتصادية وانعدام وجود السياسة المالية والنقدية وتداخل العمل بين السلطات والمؤسسات فضلا عن وجود أشخاص غير مهنيين يديرون المؤسسات جاءت بهم الأحزاب والميليشيات، وهم قد سخروا أنفسهم للعمل لصالح داعميهم؛ وبهذه المعادلة تم استنزاف العراق وشعبه بآفة الفساد المالي والإداري، حتى أصبح العراق الأول عالميا بالفساد الذي يضرب أطناب البلد وقد أضاع مليارات الدولارات من خلال نهبها من قبل الأحزاب والميليشيات وتهريبها خارج العراق ولم يجن منها العراق وشعبه غير الخراب والدمار.

الموازنة العامة التي تقرها الحكومات المتعاقبة على العراق لم تكن يوما للعراق وحده, بل العراق يصرف ضمنيا على إيران وسوريا ولبنان من الموازنة العامة الاتحادية والفتات الباقي منها يصرف على العراق, فضلا عن السرقات التي تتم تحت الموازنة لمشاريع وهمية لا وجود لها على أرض الواقع وهو ما يجعل الحكومة تتهرب من إجراء الحسابات الختامية؛ وذلك لإخفاء السرقات التي تتم بشكل ممنهج وتذهب هذه الأموال لصالح الأحزاب والميليشيات والتي إما تفتح بها دكاكين مصرفية أو شركات صرافة أو ترسل نحو دول معينة يتم استثمارها هناك لدعم الاقتصاد الإيراني وميليشياته.

إن مسلسل نهب أموال الشعب العراقي تحت الموازنة التي أثقلت كاهل العراق بالديون الداخلية والخارجية فضلا عن تحميل الدينار العراقي عبء كبير فاق حجمه مما تسبب في تراجعه أمام الدولار ويضاف لذلك حدوث انحسار بالمعروض من الدينار العراقي في السوق, إذ أن المعروض حاليا لا يغطي سوى ٣٢٪ من الرواتب وهذا أشد خطرا على العراق من تناقص الدولار في السوق, إذ أنه في حال اتجه العراق نحو زيادة الطبع من الدينار العراقي فإن ذلك سوف يؤدي إلى المزيد من الانهيار في الدينار العراقي فضلا عن ارتفاع حدة التضخم والذي هو بالأساس آخذ بالتصاعد بشكل مرعب وسط بداية الانهيار في الدينار العراقي.

إن الموازنة العامة تحسب على العراق فقط ولم يجني منها شيئا إلا الديون التي كبلت العراق وشعبه وجعلته مقيدا من قبل أصحاب الديون الذين فرضوا على العراق شروطا وفوائد أثقلت كاهل العراق وجعلته عرضة للانهيار الاقتصادي والعملة معا بعد انهيار القطاع الصناعي والزراعي والقطاع الخاص الذي دمر بفعل الحكومات المتعاقبة لإرضاء رعاتها الذين فرضوا عليهم تدمير كل ما هو صالح في العراق وتحويله إلى سوق لتصريف بضائعهم الرديئة, فضلا عن نهب الموازنة العامة العراقية وغياب الحسابات الختامية ومن يتتبع الموازنة العامة العراقية يجدها في مصارف لبنان وإيران وسوريا وفي العراق لا وجود ولا أثر لها.

ثنائية الخليج العربي وعروبة العراق

لا يختلف اثنان على أن عروبة الخليج والعراق حقيقة مهما حاول الشعوبيون وأذناب المشروع الإيراني التشكيك بحقيقتها وصدقيتها وهذه الثنائية الأبدية لن يستطيع أتباع إيران أن يفكوا عرى هذا الانتماء للأمة ومشروعها

بقلم : أحمد صبري
(كاتب وصحفي عراقي)

هذه الثنائية التي باتت تقلق إيران وأذنابها في العراق ردت عليها الاف الحناجر خلال بطولة الخليج العربي ٢٥ ردت وجسدت بعمق انتمائها للعراق العربي وخليجه الذي كان وعلى الدوام بوابة العرب الشرقية التي صدت العدوان الإيراني على أعقابه ذليلا ومهزوما

يقابل هذا التمسك بعروبة الخليج والعراق يحاول النظام العراقي الانفتاح على محيطه الذي أثار جملة من التساؤلات حول جدية هذا التحرك واشتراطاته؛ في وقت يهيمن على القرار السياسي في العراق ومفاعيله واتجاهاته قوى وأحزاب سياسية على الحكم رافضة لأي تحرك جاد لتفعيل هويته العربية.

وأمام هذا الحاجز ما هي فرص نجاح فك ارتباط العراق من أنياب المشروع الإيراني الذي يتقاطع من وحدة المصير والأمن القومي العربي؟

في المقابل مطلوب من العرب موقف واضح المعالم لمساعدة المخلصين من أبناء العراق لتمكينه من استعادة دوره في مسيرة العمل العربي المشترك وتجسيد هويته العربية ليكون ركيزة للعمل المشترك

فالعراق لم يكن يوما بمثل الحال الذي يعيشه حاليا فبعد ما كان حاضرة العرب؛ وعامل قوة وتوازن في منظومة العمل العربي، تراجع دوره وتأثيره في محيطه العربي

وما يؤكد الانكفاء العراقي وضعف ارتباطه بمحيطه العربي وتفاعله مع قضاياه وتحدياته وشواغله هو الدستور العراقي؛ الذي كتب على عجل تحت إشراف حاكم العراق السابق بول بريمر؛ حيث حاول مشرعوه تكريس حال العراق الجديد في محاولة لسلخه عن أمته وهويته العربية بنص يقول: (إن الشعب العربي في العراق هو جزء من الأمة العربية). وكأن عرب العراق أقلية بالمفهوم وأن عروبة العراق وهويته لا يقبلان الشك فنسبة عرب العراق نحو ٨٠ بالمائة من سكان العراق وهم أغلبية بكل المقاييس، وإن كل دساتير العراق المؤقتة منذ تأسيس الدولة العراقية عام ١٩٢١م وحتى احتلاله نصت صراحة على أن العراق جزء من أمته العربية؛ فكيف أصبح الشعب العربي في العراق وهو يمثل أغلبية السكان جزء من الأمة العربية وهذا النص أريد له أن يكون مصدا مانعا بين العراق ومحيطه حتى يسهل تغييب هويته وإبعاده عن دوره وإخراجه من منظومة العمل العربي

فهوية العراق العربية وعمق ارتباطه بأمته العربية هي مصدر قوة ومنعة لجميع مكونات المجتمع العراقي وليس مصدر قلق لهم كما يتوهم البعض

فوحدة العراق ودوره المؤثر في مسيرة العمل العربي هي من تحمي السلم الأهلي والعيش المشترك بين مكونات العراق؛ وتبعد عنه نزعات الاستئثار بالسلطة والإقصاء والتهميش

ونخلص إلى القول إن محاولات تغييب عروبة الخليج والعراق تصطدم بهذه الثنائية الأزلية التي باتت كالشمس لا تحجب بغربال

هذه هي أسباب انهيار الدينار العراقي

يقلم : عبد القادر النايل
عضو اللجنة العليا للميثاق

إن أسباب انهيار الدينار العراقي أمام الدولار وفشل حكومة الإطار التنسيقي بإدارة السوداني مستمرة، ولها تداعياتها الخطيرة على الواقع المعيشي لجميع العراقيين سواء كانوا موظفين أو متقاعدين أو أصحاب المهن الحرة أو العاطلين عن العمل وهم الأغلبية من اتجاهين الأول تضرر الموظفين والمتقاعدين من حيث أن راتبهم الفعلي انخفض إلى ما يقارب المئتي دولار، وأصحاب المهن بين الكساد لبضائعهم أو حتى بيعها بالدينار العراقي واستيرادها بالدولار أصبحت هناك خسائر حتمية لهم. والاتجاه الثاني أن جميع السلع الضروري ارتفعت بنسبة ١٥٠٪ سواء المواد الغذائية أو الصحية؛ وبالتالي أصبح مخصصات الموظفين والمتقاعدين لا تسد حاجة العوائل خلال الشهر الواحد كما كانت سابقا، أما أصحاب الأجور اليومية فإنهم يعانون الأمرين من ضنك المعيشة ومستلزمات الحياة الكريمة الآمنة لهم ولعائلاتهم، ولا توجد بارقة أمل لإيقاف تدهور قيمة الدينار العراقي؛ وسأبين الأسباب الواقعية التي أدت إلى انهيار الدينار العراقي

> لأن الأسباب الرئيسة تكمن في استيلاء إيران على الدولار في العراق بطرق عديدة كلها تؤدي إلى تهريب الدولار إلى إيران عبر المنافذ الجوية في الطائرات والبرية من خلال وكلائها أو بعض المصارف الأهلية التي تهيمن على مزاد العملة وتحديدا شبكة المصارف التي يمتلكها (علي غلام) وهو صنيعة إيرانية بالتعاون مع حزب الدعوة والإطار التنسيقي

وربما تعويمه في قادم الشهور لأن أسباب ذلك داخلية وليست خارجية فالعراق لا يعاني من حصار أو تضيق دولي وسيولة الدولار جراء بيع النفط تتدفق يوميا والدليل أن نسبة بيع الدولار من البنك المركزي العراقي ازدادت أكثر بعد انهيار الدينار

لأن الأسباب الرئيسة تكمن في استيلاء إيران على الدولار في العراق بطرق عديدة كلها تؤدي إلى تهريب الدولار إلى إيران عبر المنافذ الجوية في الطائرات والبرية من خلال وكلائها أو بعض المصارف الأهلية التي تهيمن على مزاد العملة وتحديدا شبكة المصارف التي يمتلكها (علي غلام) وهو صنيعة إيرانية بالتعاون مع حزب الدعوة والإطار التنسيقي لأن مكوناته هم ذاتهم من يتحكم بالعراق منذ تأسيس العملية السياسية الحالية،

وما زاد الأمر سوءا أن إيران بدأت بالفعل بطباعة العملة العراقية الحالية من خلال تعاون صيني معها وبها تشتري الدولار وهذا لا يكلفها شيئا ولذلك انتشرت في العراق العملة العراقية المزورة التي تسكت عنها حكومة السوداني تماشيا مع المصالح الإيرانية على حساب مصلحة العراق، وهذا عزز من فقدان الدولار داخل الأسواق العراقية وبالتالي ارتفع الدولار لزيادة الطلب عليه.

أما السبب الثاني وهو خطر جدا وأسبابه داخلية فهو الفساد الكبير الذي تمارسه الأحزاب السياسية من خلال شخوصها الفاسدين في الحكومة والبرلمان حيث لازلت عملية السرقات مستمرة وإجراءات حكومة السوداني شجعت الجميع على التوغل ونهب المال العراقي من الوزارات والمؤسسات الحكومية بعد إطلاق سراح نور زهير صاحب سرقة القرن وبعده هيثم الجبوري وغيرهم؛ فالفساد الإداري والمالي ضرب العراق أكثر من قنبلة نووية لأننا نتكلم عن ألف مليار دولار فقط في حكومتي المالكي اختفت أكثر من ٣٠٠ مليار دولار وما يزال الفساد مستمرا؛ وقد كشف مؤخرا في حكومة السوداني عن اختفاء ٤٠٠ مليار دينار عراقي من وزارة التجارة قسم تجهيز المواطنين بمادة الطحين، ومن يتجرأ على سرقة رغيف خبز العراقيين فإنه سيسرق كل شيء لأنه من دون ضمير إنساني فضلا عن المشاريع الوهمية وتعويض المتضررين وغيرها من أبواب السرقات من ميزانيات المؤسسات الحكومية

ولربما يتساءل البعض ما علاقة هذا الفساد في ارتفاع سعر صرف الدولار؛ والجواب الذي يجب أن يعرفه العراقيون والعالم: هو أن المسروق هو الدينار العراقي والفاسدون من السياسيين حتى يتهم تهريب الأموال إلى خارج العراق فإنه يتوجب عليهم تحويلها إلى الدولار وبالتالي يتم دفع سعر لمكاتب الصرافات أو المصارف بأعلى من سعر صرف الدولار في البنك المركزي، بحيث إذا كان سعر صرف فئة ال ١٠٠ دولار ب ١٦٧ ألف دينار عراقي، فإن السياسيين يدفعون ٢٠٠ ألف دينار عراقي أو ٢٥٠ مقابل فئة ال ١٠٠ دولار؛ لغرض الإسراع في تحويل أموالهم المسروقة إلى الدولار ثم تهريبها خارج العراق؛ حتى أصبح تهريبها يعرف بمصطلح «حقيبة الدولار» لأن تهريبها إما بحقائب حاملي الجواز الدبلوماسي التي لا تفتش أو بحقائب عائلته أو المتعاونين معه، أو التحويل عبر شركات تحويل الأموال.

هذه هي بعض الأسباب لاختفاء الدولار من الأسواق العراقية الذي تسبب بارتفاع الأسعار؛ لذلك هذه الأسباب الداخلية التي عصفت بالدينار العراق الذي أثر سلبا على جميع المواطنين العراقيين من عدة اتجاهات, أما محاولات الإطار التنسيقي بنشر الشائعات الأخرى التي ليست هي السبب في ارتفاع الدولار فهي تدخل ضمن فسادهم وتضليلهم للشعب العراقي، ولذلك يحاول الإطار التنسيقي التغطية على حقيقة الأوضاع وتعليق فشلة في استقرار صرف الدينار على العقوبات الأمريكية على مصارف الإطار التنسيقي الذي أبرم العهود قبل تسنم السوداني مجلس الوزراء لأن ما يدعونه إعلاميا هو التضليل عن الحقيقة التي يجب على العراقيين معرفتها والتحرك الجاد لإنقاذ لقمة عيشهم قبل فوات الآوان.

ثورة الجياع يمكن إسكاتها

برغيف خبز!

ثورة يتوعد وينادي بها الشعب العراقي بعد انتشار الفساد وانخفاض الدينار العراقي أمام الدولار..

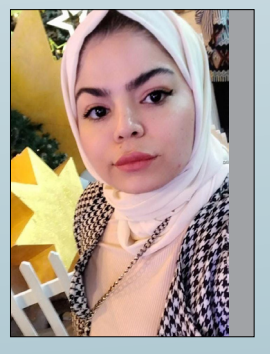

يقلم : سارة جميل
(كاتبة وناشطة عراقية)

تعمدت الحكومات المتعاقبة على نشر الفساد في كافة أرجاء الدولة وجعلت اقتصاد العراق اقتصادا ريعيا يعتمد على النفط فقط أو حتى غير ريعي، الاقتصاد العراقي اقتصاد غير معلوم الواجهة يعتمد على السرقات فقط.

أغلقت المعامل والمصانع العراقية وأهمل القطاع الزراعي والقطاع الخاص الذي كان يمكنه ان يحد من ظاهرة البطالة التي وصلت لأرقام مخيفة، ولذلك اعتمد الكثير من الشعب على التوظيف الحكومي، وصلت نسبة الموظفين الذين يتقاضون رواتب من الدولة بين ٤/٣ مليون وإجمالي من يتقاضون رواتب من الدولة يصل إلى ٧ مليون، وهناك إحصائيات تقول إن العدد ١١ مليونا بين موظف ومتقاعد وشرائح أخرى!

هذه الأرقام كارثية بالنسبة لأي دولة أن تعتمد على نظام التوظيف الحكومي وعلى تصدير النفط، أي إن أموال العراق تذهب رواتب وبعضها على مشاريع يسرقها الفاسدون لاحقا وبقية الأموال يسرقها الفاسدون أيضا.

العراق مر في حصار اقتصادي وانعزال تام عن العالم، لكن حينها كان العراق يصنع ويزرع، بلد منتج وممكن أن نقول كان مكتفيا بعض الشيء رغم العدوان العالمي عليه، لم تغلق مصانع العراق حينها ولم تهمل الزراعة!

لكن العراق اليوم يعتمد على الاستيراد بنسبة كبيرة جدا ويكاد ينعدم التصدير، نستورد حتى الخضروات وهذه كارثة متعمدة لانهيار ما تبقى من العراق، حتى يجعلون المواطن يلهث خلف لقمته متناسي كل ما يفعلونه حتى يتوهم ويحسب الفتات الذي يعطونه له إنجاز ا وتفضلا منهم وليس واجبا وحقا سرقوه منه. وهذا هدف الاحتلاليين (البريمريين والإيرانيين) منذ أن وطأت قدمهم أرض العراق كانوا يريدون أن يجردوا العراقي من هويته الوطنية غير مبال لما يسرق منه حتى أعظمها وهي سرقة وطنه!

كان ينادي رئيس وزراء العراق الحالي (محمد السوداني) بثورة الجياع لكنه عندما تسنم الحكم جوع ما تبقى من الشعب لأنه ببساطة غير قادر على غلق صيرفة صغيرة تعود لأصغر الفاسدين وليس غلق مصرف يعود لأحد حيتان الفساد، هذه دكاكين احتكار العملة وغسيل الأموال وتهريبها والسبب الرئيسي لانهيار الدينار؛ وإن حاول فعل شيء فسيجد نفسه خارج المنصب بالتأكيد.

ثورة الجياع إن خرجت لن تفعل شيئا، فالثائر من أجل معدته سيهدأ بعد أن يسد جوعه برغيف خبز أو بفتات من حقوقه، ببساطة أكثر الفاسد والسارق لا يمكن أن نطلب منه الإصلاح، بل يجب اقتلاعه من مكانه؛ فكيف لأحد أن يطلب إصلاحا من مؤسسة احتلالية سرقت وجوعت العراقيين ودمرت العراق تدميرا كليا، لم تدمر معالم العراق فقط بل استهدفت الفرد العراقي ودمرته أولا حتى يموت العراق فالأوطان بدون أبنائها الوطنيين لا تساوي شيئا والعراق بدون أبنائه ميت سريريا!!

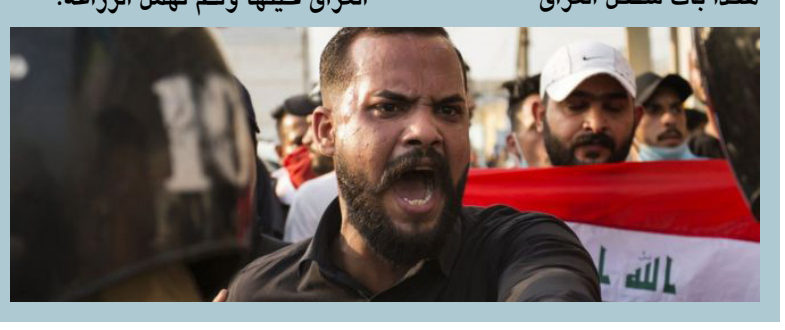

قام البنك الاحتياطي الفيدرالي الأميركي في تشرين / ٢٠٢٢ بفرض ضوابط جديدة أكثر صرامة على البنوك في العراق؛ أدت لتقليل ضخ الدولار للسوق العراقية للحد من تهريب العملة لعدة دول منها إيران سوريا تركيا لبنان الخ..

سرعان ما انهار الدينار العراقي وتلاه انهيار في البلدان التي كانت تستقبل الدولار المهرب من العراق، أوقفت أمريكا ضخ الاموال فانهارت البلدان التي تقبع تحت سلطة الاحتلال الإيراني،

أموال العراق كانت تعيل كل الدول التي تسيطر عليها إيران؛ وكأن العراق ابٌ كادح لكنه يشقى وأولاده عاقين يسرقونه ويشبعون الغريب ويتركون إخوتهم جياعا ينهش فيهم الفقر، هكذا بات شكل العراق

ارتفاع الدولار

نقمة سياسية أربكت الاقتصاد العراقي...!

بقلم : نور العبيدي
(كاتبة وصحفية عراقية)

ركود اقتصادي كبير خلفهُ ارتفاع سعر صرف الدولار وانهيار الدينار العراقي في البورصة الرئيسية بالعاصمة بغداد إذ اقترب من حاجز ١٦٧ ألف دينار مقابل فئة ١٠٠ دولار وهذا الصعود هو الأول من نوعه منذُ عام ٢٠٠٣ ولغاية الآن الذي تسبب بارتفاع أسعار السلعَ والمواد الغذائية وحتى مشتقات النفط تزامناً مع أزمة الغاز مع جار الشر إيران

وقد أثار هذا الارتفاع هَلع ومخاوف في الأوساط الشعبية في العراق بعد أن وضع البنك الفدرالي الأمريكي شروطاً رقابية مشددة تلزم نافذة بيع العملة بعرض قوائم بالدولار المُباع تتضمن أسماء الأشخاص والجهات الرسمية لبيان موقف البنك الفيدرالي من سلامة عملية الشراء للطرف مقدم الطلب وعدم ارتباطه بجهات خاضعة للحظر أو لعقوبات دولية من قبل الولايات المتحدة الأمريكية لعمل استقرار لسعر صرف الدولار بحسب ما أكدتهَ صحيفة INDEPENDENT العربية

وبحسب ما ذكرت الصحيفة فقد أكد عضو اللجنة المالية النيابية جمال كوجر أن العراق مقبل على ركود اقتصادي كبير عازياً السبب لتذبذب أسعار الدولار أمام الدينار وقال في تصريح صحفي إن تذبذب سعر صرف الدولار حالياً أمام الدينار العراقي سيؤدي إلى ركود اقتصادي بالتالي ينعكس سلباً على اقتصاد البلد مبيناً أن المواطن العراقي هو ضحية هذا التذبذب وننتظر إجراءات البنك المركزي ووزارة المالية في سعر الدولار وأشار إلى أن المستثمر الأجنبي والتاجر العراقي يتخوفان من ممارسة عملهما بتذبذب الدولار ما يدفع بهما إلى إيقاف استثماراتهما وانتظار إجراءات الحكومة بالتالي إيقاف عجلة الاقتصاد.

ودعا كوجر الجهات المعنية إلى اتخاذ إجراءات حاسمة لإنهاء هذا التذبذب ووضع حد له وإعادة الثقة بالدينار العراقي..!

وفي نفس سياق الأمر كشف عضو لجنة النزاهة النيابية النائب علي سعدون اللامي أسباب ارتفاع أسعار الدولار في الأسواق المحلية وأشار إلى أن تهريب العملة إلى خارج البلاد وتوزيعها يعد سبباً رئيساً في الزيادة مؤكداً أن دول الجوار هي المستفيد الوحيد من هذا الأمر وبالأخص إيران نظراً لفرض الولايات المتحدة الأمريكية عقوبات دولية عليها وأن تهريب العملة لها يعمل على إنعاش اقتصادها المتدهور حالياً.

وقال اللامي في تصريح مُتلفز إن المعطيات تشير إلى زيادة أخرى في الدولار والحكومة الحالية عاجزة عن إيجاد الحلول مشيراً إلى أن المشكلة الرئيسة في زيادة أسعار الدولار جاءت نتيجة تهريب العملة لدول الجوار، وقال البنك الفيدرالي الأميركي يريد السيطرة على بيع العملة من خلال إخضاعه للنافذة الواحدة مبيناً أن العراق يصرف من العملة ما يقارب ٧٠ أو ٨٠ مليون دولار في حين أن إحصاءات البنك المركزي تشير إلى صرف أكثر من ٢٥٠ مليوناً.. وأن الحكومة لم تتخذ أي إجراءات للسيطرة على هذا الأمر، وإجراءات البنك الفيدرالي تمثلت بإطلاق استمارة تحدد بيع العملة لغرض السيطرة على مزادات بيع العملة لمعرفة الطرق التي تصرف بها أو الجهة الصادرة إليها..

في حين أننا نعلم جيداً أن كل هذه الأموال التي يتم تهريبها هي أموال آتية من صفقات فساد حكومي وهذا يعتبر أحد أهم إنجازات حكومة الإطار التنسيقي الموالي لإيران المرتبط بالمالكي رئيس الدولة العميقة والساعد الأيمن لملالي طهران مع البيدق الجديد محمد شياع السوداني الذي لم يدخل إلى رئاسة الوزراء إلا بعد مباركة الإطار ولا ننسى مافيات السوق التابعة لميليشيات وأحزاب حكومية متنفذة في السلطة الإيرانية وإن عمليات الاعتقال التي أمر بها السوداني ماهي إلا غطاء لعدم كشف فسادهم السياسي الهزيل ونحنُ نعلم علم اليقين بأن من تم اعتقالهم ما هم إلا أسماك صغيرة لحيتان كبيرة تعمل على لملمة العملة لاستنزافها في السوق السوداء لتدمير ما تبقى من الاقتصاد العراقي الذي أصبح كـ أرض بور..!

العراقيون

بين كرم الضيافة .. وارتفاع الدولار .. وغلاء الأسعار

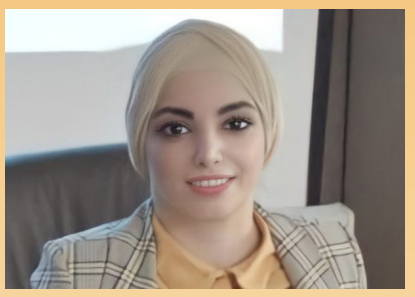

بقلم : ثائرة أكرم العكيدي
كاتبة وباحثة

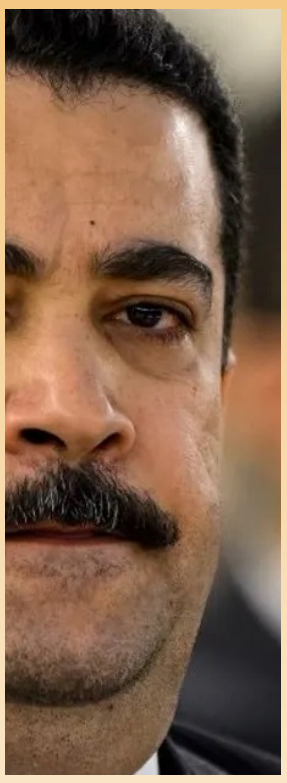

التخدير في عالمنا لم يعد متوقفاً على العلوم الطبية ويبدو أن العلوم السياسية بدأت اليوم تنافس العلوم الطبية في نوعيات وكميات الحقن المستخدمة في تخدير الشعوب وهي حقن خاصة وفريدة من نوعها.

هذا ما نراه واقعاً في مجتمعنا العراقي بعض المسؤولين وأحزاب السلطة الذين لا يملكون رصيداً حقيقياً إلا خطاب المكر والابتسامات الصفراء، والأيمان المغلظة الكاذبة، وهذا هو التخدير بعينه، إضافة إلى براعتهم في أداء الكذب والظهور المزيف الذي يجعل المشاهد يهم خلع ثوبه لذلك المسؤول بدعوى حب الوطن مصحوبة بالدعاء له، فضلا عن تبريره لفشل المسؤول أو الوزير بحجة أنه ليس في الإمكان أفضل مما كان.

أيام التلفزيون الأبيض والأسود كنا بالكاد نميز وجوه اللاعبين من أرقام وألوان قمصانهم، كان المعلق ينبه على أن الفريق بالملابس الفاتحة هو الفريق الفلاني والمنافس بالملابس الغامقة، ويلعب على يسار الشاشة مثلا.

ومن أجمل ذكرياتي هو صعود العراق لكاس العالم سنة ١٩٨٦ رغم استمرار الحرب العراقية الإيرانية، حيث كان التلفزيون العراقي ينقل مباريات الفريق العراقي وفي الوقت نفسه ينقل صور من المعركة في ساحات الوغى لصناديد العراق الأبطال.

خليجي ٢٥ الذي أقيم في البصرة الفيحاء كانت مناسبة للتعبير عن الفرح ووحدة مصير العراقيين وكسر حواجز الخوف السياسية والاجتماعية وضرب أهداف أحزاب الخراب والفساد والظلام ومحاولاتها نشر أخلاق دخيلة وسيئة على موروث شعبنا.

تنوعت أهداف المسؤولين بإقامة البطولة في البصرة فبعضهم أراد بيان وجه جديد لعلاقة العراق بجيرانه، وتحسين ما أفسده ساسة الفساد والمحاصصة والطائفية خلال سنين طويلة، والاتحاد كان همه رفع الحظر عن الملاعب العراقية وغير ذلك من الأهداف الأخرى.

لكن هنالك مظاهر برزت في البطولة بشكل لافت للأنظار. فإيران لأول مرة وبعد أكثر من ٥٠ عاما على إقامة أول بطولة لكأس الخليج تعترض على التسمية؛ لماذا هذا الاعتراض الآن؟.

هنا تتذكر أيران أيضا مواقف الخليج الداعمة للعراق في حرب الخليج الأولى وخشيتها من عودة تلك العلاقة بتلك الصور رغم الموقف من هذه العلاقة كونها ساعدت النظام السابق في استمرار الحرب.

العلاقة القوية التي أبرزتها هذه البطولة بين شعوب المنطقة الخليجية وتقارب الوجدان الشعبي مع العراقيين بشكل كبير؛ يبين أن بعض مشايخ الخليج والأحزاب الطائفية العراقية التي ربتها إيران لزرع الفرقة بين العراقيين وأخوتهم في الخليج لم تعط ثمارها قط؛ بل أصبحنا نرى ونسمع المديح والشوق لتوطيد أواصر المحبة والالتقاء بين شعوب الخليج والعراقيين رغم محاولات زرع الفرقة على الأساس الطائفي.

صور ومشاهد كثيرة لا يمكن حصرها جعلت دموع المشاهدين تذرف من حفاوة العراقيين بإخوانهم العرب حتى الضيوف استغربوا من حجمها؛ حتى أزالت من عقولهم ما تكرس من صور غير صحيحة عن حقيقة أهل البصرة والعراقيين، صور أظهرت نقاء شعبنا وطيبة معدنه وعدم تأثره بكل ما تراكم من غبار أسود جلبته معها أحزاب الظلام والفساد والمحاصصة؛ مثلما فاجأت انتفاضة تشرين وشبابها الثوري كل هذه القوى الفاسدة بقوة المثل وحب الوطن والاستعداد للتضحية في سبيله؛ ولذلك كانت ملاعب البصرة تصدح بنفس الشعار بالروح بالدم نفديك يا عراق.

لا شيء غير العراق هو السائد في حب هذه الناس وهو ما يجمعهم وهو ما يخيف القوى الطائفية ومن يساندها من خارج الحدود.

كرة القدم أصبحت فسحة الأمل الوحيدة في ضيق عيش الشعوب، والاحتمال الوحيد للإصابة بالفرح، أو تذوق طعم الانتصار، من حق العراقيين أن يبحثوا عن الفرحة وأن يعيشوها بجميع تفاصيلها.

ردود فعل مثل هذه الشعوب على انتصاراتها وهزائمها في ميادين كرة القدم، يكاد يوازي أو يفوق انتصار أو سقوط جيوشها في ساحات المعارك. الفرق أن مدربي الفرق الرياضية هم من يدفعون ثمن الخسارة على الملعب، فيما تزيد النياشين والأوسمة على صدور قادة الجيوش وزعمائهم حتى بعد الهزائم في ساحات المعركة.

هذا الكم الكبير من العواطف والحماس، ولتفريغ شحنات الشعوب الوطنية والعصبية، على مدرجات الملاعب، يضع إشارات استفهام كبيرة على ما تفعله العديد من الدول والحكومات وحتى الشركات من أجل تحويل هذه اللعبة إلى ملهاة، بل حتى إلى أفيون لتخدير شعوبها ونحن لا نريد لشعب العراق ذلك.

البطولة انتهت ويجب أن تكون هناك بطولة مماثلة لها وبحجم جماهيرها لتنتفض على هذا الظلم الذي لا نستحقه ولا يستحقه أي عراقي شريف

المسؤولون والأحزاب الطائفية والقومية الحاكمة يجمعون كل إمكانيتهم لكي يشارك عدد أكبر من الناس في هذه المناسبات ليظهروا زيف عواطفهم ويسيطرون على الوضع ومحاولة ظهورهم بمظهر الحريص على شعبه؛ لكن الحقيقة هم يريدون إلهاء الشعب وإبعاده عن المطالبة بحقوقه وعن الاعتراضات والتظاهرات ضد سلطتهم وحكومتهم.

الكوابيس التي عاشها العراقيون وحجم أهوالها لا يمكن محوها من ذاكرتهم بسهولة لأن آثارها مدمرة. والجلادون عواطفهم ميتة، والأحرار يفتخرون بدمائهم تسيل على أرض الوطن؛ لأنهم يوقنون أن طريق الحريّة يستحق التضحية بالغالي والنفيس، ولهذا ستنتصر إرادة العراقيين رغم كلّ التحديات ومحاولات التخدير البائسة.

واقع الأزمة الاقتصادية الصعبة التي يعيشها العراق، خصوصا مع ارتفاع سعر الصرف وما تبعه من تداعيات أخرى أثرت إلى حد كبير على الحياة المعيشية للمواطنين وخاصة فئة الفقراء.

لا شك أن بناء العقول بوعي حقيقي يبني ويجمع البشرية، أمر ليس بالهين فالوعي جهاد لا شوكة فيه، ويكفي هذا الوصف لنعلم أهميته القصوى وفي نفس الوقت ندرك حجم التآمر، والمكر المركب للكثير من أجهزة الإعلام الناطقة باسم السلطة، والأحزاب والمسؤولين الذين يسعون بلا كلل أو تعب لتخدير شعوبهم بالخطاب العاطفي المفلس الفارغ من محتواه، وسجن وتقييد الأوطان وتحويلها لركام ومظالم.

الحكومات ومنذ سنة ٢٠٠٣ تتفنن في خداع المجتمع العراقي وتزييف الوعي وتحويل وسائل الإعلام إلى طبول وأبواق في زفة النفاق، وإشغال الناس عن قضاياهم الحقيقية بالحديث عن المنجزات الورقية، وتضخيم الإنجازات التافهة، والمبالغة نقد الأخطاء الثانوية وتجاهل الكوارث الكبيرة، وفق ما يسمونه بالإمساك بصغار السمك والتغاضي عن الحيتان الكبيرة.

ومن مظاهر تزييف الوعي الذي تمارسه ماكينة إعلام الهيمنة المبالغة في الحديث عن انجازات وهمية أو ثانوية هو حقيقة الأوضاع بالبصرة الحبيبة؛ فرغم كرم أهلها الذي أذهل العالم لكن وجهها الآخر يرسم الفقر بنسب ٤٠٪ من ملامحه بسبب الإهمال الحكومي وشح المال وسرقة ميزانيتها، مشكلات السياسة والاقتصاد التي عصفت بالبلاد كان للبصرة نصيبا كبيرا بها، مع أنها تنتج نحو ٤ ملايين برميل يومياً من النفط الخام فمقدار ما يخصص لها سنويا من موازنة العراق لا يزيد عن ٦٨٥ مليون دولار.

وزراعياً تشهد البصرة تراجعا ملحوظاً بسبب شح المياه والتصحر وجفاف الأهوار، والاستثمارات النفطية والمخلفات الحربية لتتراجع مساحة الأراضي الزراعية من ٥ ملايين دونم إلى ٦٠ ألف عام ٢٠٢١، بينما تراجع أعداد النخيل من ١٣ مليون نخلة إلى قرابة ٣ ملايين فقط العام الماضي.

ورغم كل هذه الأزمات التي تمر بها بصرتنا الحبيبة لم يثن أهلها عزيمتهم أبدا من تقديم الوجه الجميل لها والذي يحمل كل معاني الكرم والجود والإيثار رغم الوجع والعوز والظلم الذي طالهم كما طال جميع العراقيين من شمال الوطن إلى جنوبه.

مرحى لشعبنا واهلنا في البصرة الفيحاء وهو يعطي الدروس الكبيرة في العطاء المثمر ويعكس صورة المواطن العراقي النظيفة من كل شوائب الخراب التي حاولت زرعها بداخله أحزاب الفساد والجهل.

مرحى لابن العراق من كردستان لأقصى الجنوب وهو يرى البصرة بالعين الجميلة مثلما يرى بقية مدن كردستان ويشعر بالأمان والفرحة ويعكس فلكلورة الجميل الأمان الذي صنعه أبناؤها بعيدا عن كل معالم الطائفية والعنصرية، والإيثار الذي توشحوا به على مدى أسبوعين، تناقلته القنوات العربية والعالمية ليكونوا هم القدوة التي لبقية الشعوب...

القضاء المسير

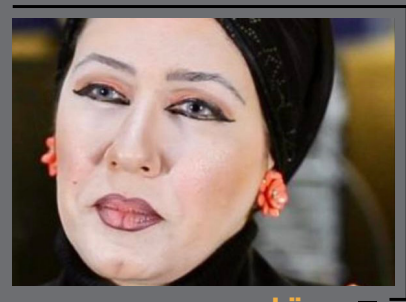

بقلم : آلاء صلاح توفيق
كاتبة (ناشطة عراقية)

نحن نعلم جميعا أن القضاء وضع ليخدم الناس والشعوب وأنه قلب في جسد الوطن إذا ما صح التعبير أو جاز. حيث يحق الحق ويدحض الباطل وهذا هو واجب القضاء وأهله..

أما ما يجري في العراق والقضاء الآن فهو أمر آخر كليا حيث تعمد الجهات تلك لخدمة المتنفذين في أحزاب السلطة ولا يعملون على خدمة الشعب، فمثلا ما تم وحصل من قبل المحكمة الاتحادية بخصوص الامتيازات التي تم إلغاؤها قبل مدة. والمتعلقة بأموال يتم صرفها للرئاسات الثلاث وأعضاء مجلس النواب وكبار المسؤولين من نواب رئيس الوزراء ورئاسة الهيئات المستقلة بالإضافة للسلطة القضائية بشقيها (مجلس القضاء الأعلى والمحكمة الاتحادية) فما حصل هو قلب لكل الموازين وإعطاء الباطل حق لا يجب أن يعطى له. فكيف سمحت المحكمة الاتحادية لنفسها أن تكون صوتا للباطل. وتطعن المواطن العراقي.

ألا يعي القضاة ويسمعون تعاليم الله تعالى إذ يقول في كتابه العزيز (إن الله يأمركم أن تؤدوا الأمانات إلى أهلها وإذا حكمتم بين الناس أن تحكموا بالعدل)

يقال في العالم إن القانون أعمى والمقصود بذلك أنه لا يفرق في الحق بين وزير وغفير. أما هم فيبدوا أنهم عمي صم بكم بمفهوم جاهل من قبلهم إذ لا يفرقون بين الصواب لذا يسيرون القانون كما يريدون. ويقرون ويحللون باطلا؛ ليفرش النافذون سجادا أحمر تحت أقدامهم ويقيمون ولائم ويدفعون للحمايات وينهبون أكثر من أموال علاج في الخارج وامتيازات أخرى. والشعب العراقي يرزح تحت ضغط معاناة والآلام مذ ٢٠٠٣ إلى الآن. وأرباب القانون والقضاء يسلطون سيوفهم على رقاب المواطن فوق طعنات من استلبوا ونهبوا ولا رادع. فإذا هرب أهل القانون من ضمائرهم فكيف عساهم يهربون يوم وعيد من حساب رقيب عتيد

إن إعادة امتيازات الرئاسات الثلاث هو إرهاق للميزانية الاقتصادية لأن الشعب العراقي الذي ترتفع فيه نسب الفقر والجوع أولى من السياسيين الذين يتمتعون برواتب مالية كبيرة هي الأخرى يفترض أن تقلص لا يضاف إليها؛ لأنهم يفترض أن يقدموا خدمة في إدارة الدولة لا التسلط على رقاب العراقيين بالظلم والفشل.

ولم يكتف القضاء بقراراته هذه فقط إنما أطلق سراح الفاسدين الذين ثبت عليهم سرقات من أموال العراقيين وما نور زهير صاحب صفقة القرن والمتعاونين معه إلا شاهد حي على تسيس القرارات القضائية والتجاوز على القانون، وما زاد الطيب بلة هو رفع الحجز عن أملاكه والسماح له بالتصرف بسرقاته، لذلك الإفلات من العقاب شجع هؤلاء على الاستمرار بسرقة أموال الشعب الذي يعاني من ارتفاع في الدولار وغلاء الأسعار وسرقة مفردات البطاقة التموينية مما يدعونا جميعا إلى الوقوف بوجه كل من يحارب العراقيين في لقمة عيشهم لأن القادم أسوء وفق المعطيات الحالية مع تخاذل واضح للسلطة القضائية أمام واجباتها القانونية.

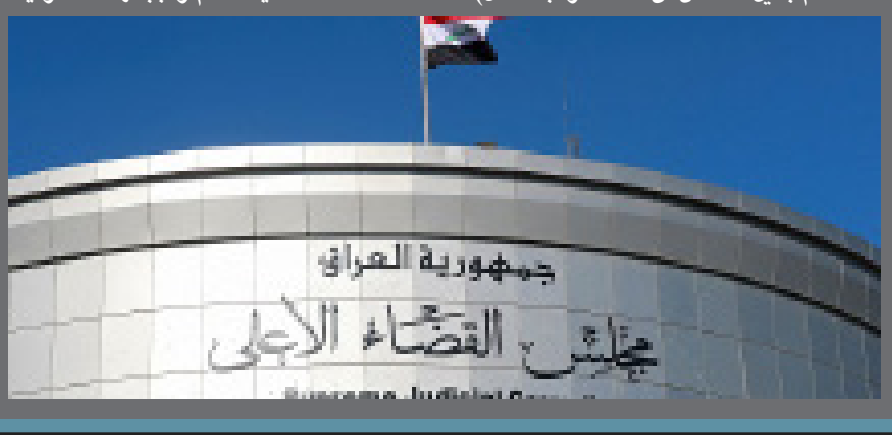

قصة سيدة الكيمياء الأولى في التاريخ

عطر العراق المعتق

(الجزء الثاني)

بقلم : ياسر التركي
(باحث في حضارة العراق)

عالمة الآشوريات جو داي من جامعة دبلن تقول إنّ «عطر الدخان كان طريقة شائعة لتغذية للآلهة» بينما ترى جوني ميرفي، أستاذة الكلاسيكيات في جامعة شمال كارولينا الأمريكية في كتابها «Pylian Aromatics» إنّ «العطر المستخلص في صورته النهائية يكون حكرًا على الملك» مشيرة إلى أنّ «استخدام عطر يضعه الملك يعني بالضرورة القرب من البلاط» وعليه يبدو أنّ تابوتي كانت على مكانة مهمة لدى البلاط الآشوري

وبالعودة إلى تحليل الاسم فإنّ «تابوتي» يشير إلى مرتبة عليا أما الجزء الآخر «بيليت إكاليم» فيعني «سيدة القصر» هو لقب مرتبط بالآلهة الذين يحمون الأسر الملكية

وفقًا للمؤرخ جاك ساسون من جامعة شمال كارولينا الأمريكية، يمكن أن يكون هذا اللقب «بيليت إكاليم» لسيدة تشغل دورًا إداريًا مهمًا

في المقابل يعكس النص المسماري أن لدى «تابوتي» سلطة وإمكانية للوصول إلى أفضل المواد وأجودها حيث تنص السطور ٢-٤ في اللوح الطيني من وصفتها لزيت القصب العطري على «مياه عذبة وعالية الجودة من بئر القصر في آشور»

جو داي تقول إنّ «الوصول إلى المكونات النباتية الغريبة المستخدمة في صنع بعض العطور كان مؤشرًا على مكانة النخبة في المجتمع» حيث تذكر بيانات النسخ في وصفة تابوتي أنّ العطر الناتج «مناسب للملك»

أفادت تابوتي من خبرتها العملية ومعرفتها بالمواد والعمليات الكيميائية أن تصل إلى الآخرين حيث تقول في لوحها الطيني «هذه هي قياساتك»

ولم تكن تابوتي صانعة العطور الوحيدة في ذلك الوقت إذ تحتوي مكتبة «توكولتي - نينورتا» صانعة أخرى لم يبق من اسمها سوى مقطع قصير نينو (ninu)

وتشير الدلائل إلى أن صانعي العطور ربما صنعوا أشياء أخرى غير العطور ففي بحثها الخاص بنساء بلاد ما بين النهرين، لاحظت عالمة الآشوريات ناتالي نعومي وجود تداخل كبير بين صانعي العطور والصيادلة وتتطلب كلتا المهنتين مهارات عدة لاستخراج المكونات من الزيوت والأخشاب والمواد الطبية والتلاعب بالعناصر للحصول على مركب مفيد

وتشير السجلات المتزامنة مع وصفة تابوتي إلى هؤلاء المحترفين متعددي الحرف ففي السنة الخامسة عشرة من حكمه اختار «توكولتي نينورتا» الانطلاق في رحلة ودون سجلات البلاط الرسمية، على أن تنضم كل من «صانعات العطور» و«رئيسة صانعات العطور» إلى الرحلة مع الملك الآشوري في رحلته

ويمكن التكهن فقط بمجموعة الوظائف التي قد تؤديها هؤلاء النساء من صنع العطور السماوية لاسترضاء الآلهة ورعاية المرضى والمساعدة في الحفاظ على معسكر الملك صحيًا

ولم تنته مكانة صانعات العطور بل استمرت المهمة نفسها حتى بعد قرن من حكم الملك الآشوري «توكولتي نينورتا» الأول إذ قام العاملون في بلاط الملك البابلي «نبوخذ نصر الثاني» على توزيع ست لترات من الزيوت على صانعات العطور في القصر وفق لوح طيني وجد في الجزء الجنوبي من القصر البابلي

ومع مرور القرون ظلت صانعات العطور جزءًا مهمًا من إدارة القصر استمرت النساء في الازدهار ككيميائيات ومبدعات وجزءًا لا يتجزأ من البلاط الملكي في الشرق الأدنى القديم خلال العصرين الآشوري والبابلي الحديث

وتعد «تابوتي» وزميلاتها من صانعات العطور من أوائل النساء المعروفات في مجالات العلوم والتكنولوجيا والهندسة والرياضيات ويتجاوز إرثهن العالم القديم، ويظهر لنا أنّ النساء كن دائمًا عالمات - إذا كن على استعداد لتعديل تصوراتنا عن السعي العلمي

حالة حقوق الإنسان في العراق لعام ٢٠٢٢

قسم حقوق الإنسان في هيئة علماء المسلمين في العراق يعلن عن التقرير السنوي لحالة حقوق الإنسان في العراق خلال عام ٢٠٢٢ الماضي

محور القتل خارج القانون:

يتذيل العراق قائمة الدول للمؤشر العالمي للسلامة والأمن، فقد ارتفع معدل حالات القتل بنسبة ٤٠٪ عن السنة الماضية

حصلت (١٣٠٦) حملة لانتهاكات حقوق الإنسان؛ نتج عنها مقتل (١٣٤١) مدنيًا وجرح نحو (١٠٠٠٠) آخرين، فضلاً عن (٤١) جثة مجهولة الهوية.

محور الاعتقال التعسفي والاختفاء القسري والإعدام:

سجل العراق ارتفاعا ملحوظا في وتيرة الاعتقالات بالتزامن مع ذكرى تظاهرات تشرين، إلى جانب استمرار التهم الكيدية ووشاية المخبر السري.

رصد قسم حقوق الإنسان اعتقال (٦٧١٥٤) مواطنًا عراقيًا، (٤٢٠١) منهم بتهمة الإرهاب، بينهم (٢١١) امرأة وفتاة، وذلك في (٧٠٨٠) حملة دهم واعتقال معلنة، فضلاً عن رصده (٢٢٥) حالة قتل رافقت تلك الحملات.

المغيبون: عدد حالات الاختفاء القسري التي حدثت بعد ٢٠١٤ تجاوزت ٥٥ ألف حالة، ما يزال مصيرهم مجهولا؛ لا يوجد أي تحرك حكومي يذكر لمعالجة هذا الملف المعلق منذ سنين. وقد تلقى القسم نحو ١٠٠ بلاغ عن مغيبين.

تتعرض عائلات المختفين قسريا لعمليات ابتزاز كبيرة، وبعضها دفع آلاف الدولارات مقابل وعود بصورة أو علامة تدل على أن أبنائهم ما يزالون على قيد الحياة.

الإعدام والوفيات في السجون:

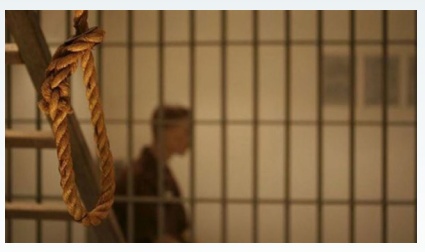

رصد القسم وفاة (٦١) معتقلا داخل السجون الحكومية، معظمهم شبان لم يكن لهم أي تاريخ مع أمراض مزمنة قبل الاعتقال، بينهم (٤٣) ضحية كانت تبدو على جثثهم آثار تعذيب واضحة.

الهجرة والتهجير والنزوح القسري:

ما يزال نحو مليون و٣٠٠ ألف نازح يعيشون أوضاعا مأساوية صعبة في المخيمات. ورصدنا خلال ٢٠٢٢ وفاة ثمانية أطفال من شدة البرد والجوع.

أقرت وزارة الهجرة والمهجرين بوجود ٣٧ ألف عائلة في ٢٨ مخيمًا.

تم رصد أكثر من (٤٠٠) موقع غير رسمي يضم أكثر من ١٤ ألف عائلة نازحة أخرى.

وزارة الهجرة والمهجرين أغلقت عدة مخيمات في مدينة العامرية وطردت ٢٢٠ عائلة من ناحية جرف الصخر، ولا تستطيع هذه العائلات العودة إلى مناطقهم بسبب سيطرة الميليشيات على مناطقهم.

يوجد (٢,٥) مليون عراقي يعيشون في حالة نزوح شبه دائم وباتوا بحاجة إلى مساعدة إنسانية عاجلة، نصفهم لا يجدون مأوى لهم.

القصف الإيراني المستمر على مناطق في كردستان العراق تسبب بنزوح مئات العائلات.

تم رصد تقدم (٥٣) ألف شاب من كردستان العراق بطلبات اللجوء، أغلبهم من أعمار ما دون ١٨ عاما، (٩٣) منهم لقوا حتفهم غرقا في البحر.

أوضاع المرأة والطفل:

قد ت إحصاءات حجم عمالة الأطفال في العراق بنحو مليون طفل. ويكمن خطر عمالة الأطفال في علاقتها المباشرة مع جرائم الاتجار بالبشر

تم تسجيل فقدان (٤٥٠) طفلاً خلال العام ٢٠٢٢ في عمليات الاتجار بالبشر.

كشفت الإحصاءات عن وجود ٥ ملايين يتيم، ووجود ٤ ملايين ونصف مليون طفل ترزح عائلاتهم تحت خط الفقر.

أكدت منظمة اليونيسيف أن نحو ٩٠٪ من الأطفال العراقيين لا تتاح لهم فرصة الحصول على تعليم مبكر.

ونحو ٣ ملايين وستمائة ألف طفل معرض لمخاطر الموت، والإصابة، والعنف الجنسي، والاختطاف، والتجنيد من قبل الميليشيات المسلحة.

أوضاع الأقليات:

ما يزال من بقي من الأقليات في العراق (المسيحيون والشبك والصابئة المندائيون واليزيديون وغيرهم)، يرزحون تحت وطأة الانتهاكات المتواصلة في ظل حكومات الاحتلال المتعاقبة، منذ ٢٠٠٣ وحتى اليوم

هاجر قسم كبير من هذه الأقليات خارج العراق فالمسيحيون باتوا يشكلون أقل من ١٪ من سكان العراق بعد أن كانوا ٣٪ من السكان قبل الاحتلال الأميركي، بينما أجبر آخرون على النزوح داخل وطنهم.

الخدمات والبنى التحتية:

الخدمات الأساسية شبه معدومة في العراق، وتوفرها بنسب ضئيلة يعتبر من أعلى درجات الرفاهية في بلد يمتلك من الثروات ما يجعله من بين الدول المتطورة والأغنى في العالم.

ما يزال العراق بحاجة ضرورية للمباني الخدمية ولاسيما محطات الطاقة الكهربائية والمستشفيات والمدارس وشبكات الطرق. غياب التخطيط والتنسيق بين ما متوفر منها ومدى كفاءته وعدد السكان واضح جدا، إلى جانب الدمار الكبير الذي حل بالبنى التحتية جراء القصف العشوائي العنيف خلال العمليات العسكرية.

الفساد المالي والإداري:

العراق من البلدان الأكثر فسادًا في العالم للسنة العاشرة على التوالي، ويظل نظام المحاصصة أصل الفساد في العراق الذي رهن البلاد لمخططات خارجية ومصالح حزبية وشخصية

يقدر حجم الفساد بـ ١٦٨٠ مليار دولار ووجود ١٤٠٠٠ مشروع وهمي أو متلكئ واعتماد سياسة الاقتراض الخارجي التي تعد احتلالاً اقتصاديًا يرهن البلد لعقود قادمة وافتعال ضغوط عصفت بالدينار العراقي أدت إلى هبوط قيمته ما أدى إلى زيادة كبيرة ومتكررة بأسعار المواد الغذائية الأساسية.

الوضع التربوي والتعليمي:

تقدر أعداد غير القادرين على القراءة والكتابة بنحو ١٢ مليون شخص، بعد أن كانت البلاد وبحسب تقارير (اليونسكو)، خالية من الأمية وتمتلك نظاماً تعليمياً يعد الأفضل في المنطقة.

٩٠ ٪ من مدارس العراق تعمل بدوام ثنائي وثلاثي. وأغلبها يفتقر لأبسط مقومات التعليم المناسب للأطفال، فضلاً عن شحة الكوادر التدريسية. وقلة المدارس في المحافظات العراقية.

تم رصد حالات متعددة لظاهرة الاعتداءات المتكررة على المدارس والجامعات، والكوادر العلمية والتدريسية وصل بعضها حد القتل. رصد ممارسة التعنيف الشديد النفسي والجسدي ضد الطلبة، وصل بعضها لحالات وفاة أو إصابة بعاهات مستديمة.

الوضع الصحي:

تشكو المستشفيات الحكومية من نفاد الأدوية ونقص المستلزمات والأجهزة الطبية بسبب الإهمال وغياب المتابعة؛ مما تسبب بموت آلاف المواطنين سنويًا خصوصا المصابين بمرض السرطان.

استمرار هجرة الأطباء بسبب تعرضهم غير المتوقف للخطف والابتزاز والإهانة،

تم تسجيل مئات الإصابات بمرض الكوليرا وداء الكلب؛ بسبب المياه غير الصالحة للاستعمال البشري، ووجود أعداد كبيرة من الكلاب السائبة في عموم محافظات البلاد.

تم رصد عدة حالات لحرائق في المستشفيات والمراكز الصحية خلال العام ٢٠٢٢.

الوضع البيئي:

ما زالت عمليات تلوث الهواء بالغاز المصاحب لعمليات استخراج النفط مستمرة

أزمة المياه المتفاقمة وانتهاكات الثروة المائية للعراق من قبل دول الجوار ولاسيما إيران ما زالت مستمرة، مما تسبب في زيادة الجفاف والتصحر.

تم رصد انخفاض منسوب مياه نهري دجلة والفرات بنسبة ٧٣٪. مما تسببت بهلاك المزروعات وانخفاض الانتاج الزراعي بنسبة تصل إلى ٩٠٪ عما كان قبل سنين قليلة سابقة. ونفوق أعداد كبيرة من الثروة الحيوانية والسمكية في البلاد

نزوح أكثر من ٤٢٠٠ عائلة من ٨ محافظات عراقية بسبب الجفاف والتصحر وشحت المياه.

يقدر خبراء في مجال المياه إن نسبة التصحر في العراق بلغت ٧٠٪.

يحتل العراق المرتبة الثالثة بين الدول الأكثر حرقًا للغاز وبنسبة (٣,٥٪)، بينما تواصل السلطات الحكومية استيراده من إيران بأضعاف سعره الحقيقي.

الحريات العامة والصحفية:

وثق قسم حقوق الإنسان أكثر من ٢٣٠ حالة اعتداء طالت الصحفيين في معظم المدن العراقية، وتصاعدت حالات استهدافهم في المناطق التي تشهد احتجاجات شعبية معارضة للحكومة.

تم توثيق حالتي قتل، و١٣ إصابة، و١٣٩ حالة ضرب لمنع أو عرقلة التصوير والمتابعة الصحفية، و ٣٢ حالة اعتقال تعسفي غير قانوني، و٧ محاولات اغتيال، و١٦ حالة اختطاف، و١١ حالة اقتحام لمقرات قنوات فضائية وتحطيم محتوياتها وإيقاف بثها وإغلاق لمكاتب محطات إعلامية وتسريح عاملين.

احتل العراق المرتبة ١٦٣ عالميا وفقًا لأحدث مؤشر لحرية الصحافة الذي تصدره سنويا منظمة مراسلون بلا حدود.

احتل العراق المرتبة الثالثة كأسوأ بلد في العالم في مؤشر إفلات قتلة الصحفيين من العقاب.

التغيير الديموغرافي:

ما تزال الميليشيات تهدد أهالي محافظات ديالى ونينوى وصلاح الدين وتفرض إجراءات أمنية مشددة والتضييق على الأهالي وتجبرهم على بيع أملاكهم للاستحواذ عليها وتهجيرهم بشكل قسري وإحداث تغيير ديموغرافي في تلك المحافظات.

رصد ٣٢٠ مدينة وبلدة وناحية وقرية في تسع محافظات، تعرض أهلها للترحيل القسري ولا يسمح لهم بالعودة إلى ديارهم حتى تأريخ هذا التقرير.

الإفلات من العقاب:

تعد مجزرة جبلة، وتبرئة المقدم المجرم عمر نزار من الجرائم التي ارتكبها ضد المدنين في الموصل. وإصدار عفو خاص رئاسي عن نجل محافظ النجف السابق جواد لؤي جواد المتهم بتجارة المخدرات؛ من الشواهد والأدلة الفاضحة على غياب القانون ومحاسبة المجرمين، وانتهاج سياسة الإفلات من العقاب؛ الذي يتسبب باستمرار الانتهاكات وارتكاب جرائم حرب ضد الإنسانية.

وما يزال البنتاغون يتغاضى عن التحقيق في ضربات جوية خلفت عشرات القتلى من المدنيين في أحياء جانب الموصل الأيمن عام ٢٠١٧.

مساومات وانتهاكات للمعتقلين والموقوفين في

رصد عدة أساليب لابتزاز أهل المعتقلين؛ ومنها تعطيل قرار إطلاق سراحهم بعد ثبوت براءتهم إلا بعد تقديم رشوة لضباط السجن.

تراوحت مبالغ الابتزاز ما بين ٤٠ ألف و ٧٠ ألف دولار، وبعض الضباط يساومون عائلات المعتقلين على مبالغ مالية كبيرة تصل إلى ١٦٠ ألف دولار من أجل مفاتحة الدوائر الأخرى لاستصدار كتاب يثبت عدم مطلوبيتهم وهذا غالباً ما يجري في قضايا تشابه الأسماء، ومن المعتقلين من انقطعت أخبارهم عن أهلهم سنوات طوال حتى أقام ذووهم مجالس عزاء لهم ليتبين بعد سنوات أيضا أنهم محتجزون في السجون الحكومية. وتصر إدارات السجون على منع المنظمات الحقوقية إجراء زيارات إلى السجون.

عمليات التعذيب بحق المعتقلين:

استمرار السلطات المعنية على تجاهل شكاوى وعلامات التعذيب داخل المعتقلات والسجون، وتتسامح مع مرتكبي هذه الانتهاكات؛ الأمر الذي يجعل من التعذيب حالة عامة ومزمنة في السجون الحكومية والمراكز الأمنية وأماكن التوقيف التابعة للأحزاب المتنفذة في العراق.

أثبت التقرير عدم جدية الحكومات في الحد من ظاهرة الإفلات من العقاب، وتغاضي القوى الدولية عن جرائم وفساد الحكومات المتعاقبة على مدى السنين التسعة عشرة الماضية من الاحتلال المستمر للبلاد.

بيان رقم (١٤٠)

تعطيل المدارس لمقتل الإيراني سليماني

اعتداء على العراق

أصدرت السلطات الحكومية في العراق قرارا ينص على تعطيل مؤسسات الدولة اليوم الثلاثاء ٢٠٢٣/١/٣ ومنها المدارس التابعة لوزارة التربية وبعض الدوائر الحكومية الأخرى؛ بمناسبة مقتل الإرهابي الإيراني قاسم سليماني، ومساعده جمال جعفر المعروف بأبي مهدي المهندس _الذي أعلن عدة مرات أنه جندي يأتمر بأمر خامنئي ويتمنى أن يدفن بإيران_ وبعض العناصر التابعين للحرس الثوري الإيراني، الذين تلطخت أيديهم بدماء العراقيين والسوريين واللبنانيين واليمنيين. وهم المسؤولون عن قمع مظاهرات تشرين وقتل أكثر من (٨٠٠) متظاهر وجرح أكثر من ثلاثين ألف شخص آخرين، وهم قادة الميليشيات التي غيبت وقتلت عشرات الآلاف من أبناء المحافظات المنكوبة واحتلت المدن والقرى وهجرت أهلها؛ ومازالت معاناة النازحين مستمرة منذ عدة سنوات في المخيمات التي تفتقر إلى أبسط مقومات الحياة، ويمنعون من العودة إلى مدنهم وبيوتهم بسبب سيطرة الميليشيات الولائية عليها.

ولم يقتصر الأمر عند تعطيل المدارس والمؤسسات الأخرى بل إن وزير التعليم العالي الحالي أحد قيادات ميليشيا «العصائب» أصدر قرارا يفرض فيه على الجامعات وطلابها إعلان الحداد هذا اليوم على هذه العناصر الإرهابية التابعة للحرس الثوري الإيراني، والتي تعمل على تصدير ثورة الخميني للدول العربية، وهي ممارسات تعسفية تظهر تبعية حكومة الإطار ووزرائها لإيران بشكل كامل.

إن الميثاق الوطني العراقي إذ يدين ويستنكر تعطيل مؤسسات الدولة ولاسيما المدارس، وإجبار الجامعات على إقامة الحداد على مقتل المجرم الإيراني قاسم سليماني، فإنه يعدها جريمة بحق العراقيين وسيادة الوطن، ويؤكد أن حكومة الإطار التنسيقي بإدارة السوداني رهنت العراق إلى إيران، وإلا فما علاقة العراقيين في استذكار من قتلته القوات الأمريكية ممن تعاون معها على احتلال العراق وتدميره من أحزاب الإطار التنسيقي وميليشياتها والنظام الإيراني الذي يتعاون مع أمريكا ضد الشعب العراقي.

ثم إن جريمة الإدارات المحلية في الأنبار وصلاح الدين ونينوى وديالى وكركوك أكبر من الآخرين؛ لأنهم يحتفون بمن غيَّب وقتل وهجر أبناء هذه المحافظات المنكوبة، ثم إن تعطيل المدارس واستغلال الجامعات لأغراض الترويج للإرهابيين والمجرمين هو تعد على حرمة التعليم والطفولة؛ وهو ما يتطلب موقفًا واضحًا من منظمة اليونسيف؛ كما ندعو الشعب العراقي إلى الاستمرار برفض هذه الممارسات المشينة بحق العراق وشعبه وتاريخه، واستثمار كل حدث للإعلان عن رفض الوجود الإيراني في العراق، والصدح بأصواتهم في حب العراق ورفض التبعية الإيرانية في بطولة الخليج بنسختها الخامسة والعشرين.

اللجنة العليا للميثاق الوطني العراقي
٢٠٢٣/١/٣م